الحدث

بقي الترقب قائماً للرد الذي تروّجهُ إيران بعد اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية في طهران، وسط مؤشرات على فشل محاولات لردعها، و ترويج معلومات عن أن هذا الرد سيكون أقوى من هجوم 14 إبريل الماضي

اغتيال هنية

إيران تروّج ردّاً أقوى من 14 إبريل

للحديث تتمة...

حزب البعث ومسرحية محاربة الفساد

عيسى سميسم

أظهرت تحقيقات مسرّبة من لجنة تفتيش حزبي شُكّلت بتوجيهات من بشار الأسد، الأمين العام لحزب البعث الحاكم في سورية، عن حالات فساد بمليارات الليرات السورية، بطلها الأمين العام المساعد السابق للحزب هلال هلال. تضمّنت منح منازل وعقارات وسيارات من أملاك الحزب، بالإضافة إلى سرقة أموال وتحويلها إلى الخارج لصالح هلال وأشخاص محسوبين عليه. تعاطى النظام مع هذه القضية على أنها حملة لمحاربة الفساد هدفها تصحيح الأخطاء، وكشف الفاسدين في الحزب مهما كانت مناصب المتورطين فيها، بعدما أظهرت لجنة التحقيق الحزبية أن هناك متورطين من السلطة التنفيذية يشغلون مناصب حساسة مرتبطة بدائرة الفساد في الحزب التي كان يقدرها أعلى مسؤول حزبيّ بعد بشار الأسد، الأمر الذي يوحي بأن النظام عازم فعلياً على تنظيف المؤسسة الحزبية ومؤسسات السلطة التنفيذية من الفساد المستشري فيها. إلا أن من يراجع تاريخ النظام السوري مع هذه الظاهرة يكتشف بسهولة أن لعبة مكافحة الفساد هي الملعب الذي يجيده هذا النظام، فقبيل تولي بشار الأسد السلطة قاد حملة لمكافحة الفساد كانت أشبه ما تكون بإعادة هيكلة ومأسسة الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة، التي أصبحت تدار من خلال شبكات فساد معقّدة تتداخل وتشترك فيها السلطة التنفيذية مع السلطتين الأمنية والحزبية. كما أن ممارسي الفساد أشخاص لديهم سجلات من الانتهاكات والممارسات التي في حال تم فتحها فمن شأنها أن تقضي على مستقبل صاحبها وتودي به إلى السجن. وهناك طبعاً مواقع ومناصب ضمن السلطة التنفيذية لا يصلح لشغلها سوى شخص مستعد لممارسة الفساد كون تلك المناصب حلقة لا يمكن تجاوزها ضمن حلقات الفساد التي يُمارَس. كما أن آلية ممارسة الفساد لدى النظام مُحكمة، وأهمية الأشخاص الذين يديرونها لا ترتبط بمناصبهم، فكل أصحاب المناصب في السلطة التنفيذية من أصغر مدير إلى رئيس مجلس الوزراء، مجرّد أدوات، يتم التخلص منهم بمجرد انتهاء أدوارهم، ولكن من يدير شبكات الفساد في الغالب هم من السلطة الأمنية أو السلطة الحزبية. لذلك نجد أن كل مسرحيات محاربة الفساد التي قام بها النظام لم تشمل مسؤولين أمنيين أو حزبيين، وإنما تكشف دائماً مسؤولين من السلطة التنفيذية. وهذه الحالة الوحيدة (قضية هلال) التي تم فيها استهداف مسؤول حزبي من قمة الهرم في قضية فساد، الأمر الذي يمكن تفسيره على أنه تصفية حسابات بين رفاق وشركاء الماضي.

طهران ـ **صابر غل عنبري**
واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد أربعة أيام على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، وقبله اغتيال القيادي العسكري في حزب الله فؤاد شكر في ضاحية بيروت الجنوبية، تبدو إيران وحلفاؤها في المنطقة مصرّين على رد «مؤلم» ضد الاحتلال الإسرائيلي يتجاوز ما حصل عند هجوم طهران بالمسيّرات والصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وسط تسريبات عن فشل محاولات جرت لإقناع السلطات الإيرانية بعدم التصعيد. في المقابل، كانت الولايات المتحدة تعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط في ما يبدو مسعى لتوفير حماية إضافية لحليفتها تل أبيب ضد أي هجوم.

وكانت كل المؤشرات الصادرة من إيران أمس تتحدث عن قرب الرد على اغتيال هنية. وأكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني إبراهيم عزيزي، في مقابلة مع «العربي الجديد» أمس، أن رد بلاده على اغتيال هنية «قادم لا محالة». وأضاف عزيزي أن الرد «له مواصفات عدة، أولاً أنه سيكون حتمياً، وثانياً أنه مؤلم وحازم، وثالثاً أنه سيبعث على الندم، ورابعاً سيشكل ردعاً ويلقن العدو درساً لن ينساه»، مضيفاً «لن نتوانى في الدفاع عن أمننا القومي ومصالح شعبنا وقيمنا الثورية». وعن طبيعة الرد الإيراني، قال عزيزي إن «إجراءات الرد ستكون ذكية وفي وقتها ورادعة على أساس الاستراتيجيات الموضوعة للتعامل مع هذه الحوادث»، مشدداً على أن «ردنا سيكون بطريقة تجعل الأميركيين والصهاينة نادمين على هذه الأفعال وتخلع صدور الأمة الإسلامية». وعما إذا كان الرد الإيراني يمكن أن يؤدي إلى حرب في المنطقة، قال عزيزي إن «إجراءاتنا في الرد على العملية الصهيونية المجرمة ستؤمن أمن المنطقة واستقرارها وتأتي في هذا السياق»، مضيفاً: «نحن نسعى إلى الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، لكننا لن نتنازل عن مصالحنا القومية وعزتنا الوطنية وقيمنا الثورية الإسلامية، وهذه استراتيجية ثابتة أيّاً كانت طبيعة الحكومة في البلد». وأكد أن «العلم الذي رفعه الشهيد هنية لأجل فلسطين وتحريرها سيبقى مرفوعاً، وجبهة المقاومة ستواصل هذه المسيرة بكل عزيمة وإصرار».

وبرز أيضاً ما كتبته صحيفة كيهان الإيرانية المحافظة من أن «مناطق مثل تل أبيب وحيفا والمراكز الاستراتيجية، خصوصاً مقار إقامة بعض المسؤولين المتورطين في الجرائم الأخيرة، هي من بين أهداف» هذا الرد. وتابعت «بالإضافة إلى إلحاق أضرار (بالمواقع الاستراتيجية)، يفترض أيضاً أن تسبب العمليات الخاصة خسائر بشرية مؤلمة». وفي السياق، نقلت وكالة فرانس برس عن مصدر في حزب الله قوله إن إيران وحلفاءها يبحثون احتمالين للرد على إسرائيل، ما بين «الرد بالتوازي، بمعنى أن تقصف إيران وحزب الله والحوثيون أهدافاً إسرائيلية في الوقت ذاته، أو أن يرد كل طرف وحده إنما بشكل منسّق». ويأتي ذلك في حين لا تبدو الوساطات القائمة لردع إيران ناجحة. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عن دبلوماسي إيراني، لم تكشف هويته، قوله إن المحاولات التي بذلتها دول مختلفة لإقناع طهران بعدم التصعيد كانت وستكون غير مثمرة بالنظر إلى الهجمات الإسرائيلية الأخيرة. وتابع: «إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء. ردنا سيكون سريعاً وقوياً». وقالت «وول ستريت» أيضاً إن مسؤولين عرباً علموا من محادثاتهم أن إيران وحزب الله يعتقدان أن الرد، مهما كان شكله، يجب أن يكون أقوى من وابل الصواريخ الذي أطلقته إيران ليل 13-14 إبريل/نيسان الماضي. وأضافوا أن حزب الله أشار إلى أن رده لا يكون هجوماً واحداً، بل سلسلة من الإجراءات. ولفت المسؤولون إلى أن إيران عندما كانت على وشك إطلاق وابل الصواريخ والمسيّرات في إبريل الماضي، أرسلت رسائل واضحة في هذا الشأن، و«أرادت أن يعرف الجميع»، وفق مسؤول أميركي، «لكن ليس هذه المرة». وقال المسؤولون الغرب إنهم أرسلوا تحذيرات إلى إيران نيابة عن إسرائيل والولايات المتحدة مفادها أن إسرائيل مستعدة لخوض الحرب إذا رد حزب الله وإيران بقوة شديدة، بمهاجمة تل أبيب أو مناطق أعمق في إسرائيل. وقال المسؤولون إن حزب الله، بعد تعرضه لتحذيرات مماثلة، قال للوسطاء العرب: «سنرد في ساحة المعركة». كما نقلت صحيفة وول ستريت عن مسؤول أميركي قوله إن إدارة بايدن تتخذ نهجاً حذراً في الوقت الحالي، مع عدم وجود إشارة واضحة إلى أن إيران اتخذت قراراً بشأن ما إذا كانت سترد على إسرائيل». وفي البيان أوضحت الوزارة أنّ أوستن أمر بأن تحلّ حاملة الطائرات لينكولن ومجموعتها البحرية الضاربة محلّ الحاملة روزفلت ومجموعتها الضاربة في المنطقة. كما أمر بإرسال طرّادات ومدمّرات إضافية إلى الشرق الأوسط والمناطق الخاضعة لسيطرة القيادة العسكرية المركزية الأميركية «سنتكوم»، وفق الوزارة. كذلك، أمر أوستن بإرسال سرب مقاتلات إضافي إلى الشرق الأوسط. لكنّ البيان شدّد في الوقت نفسه على أنّ «الولايات المتحدة تظل أيضاً تركّز بكثافة على تهدئة التوترات في المنطقة، والدفع نحو وقف لإطلاق النار في إطار صفقة تتيح إعادة الرهائن إلى ديارهم وإنهاء الحرب في غزة». في غضون ذلك، وبعدما كانت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية قد ذكرت أن اغتيال هنية حصل بزرع عبوة في الغرفة التي كان يقيم فيها في طهران، أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس السبت، في بيان ثالث بشأن عملية اغتيال هنية، أن «هذا العمل تم بتخطيط وتنفيذ من الكيان الصهيوني ودعم من الإدارة الأميركية المجرمة». وأضاف أن «التحقيقات التي أجريت تظهر أن هذه العملية الإرهابية تمت عبر إطلاق قذيفة قصيرة المدى برأس حربي بوزن حوالي سبعة كيلوغرامات مع انفجار شديد، وذلك من خارج نطاق مكان إقامة الضيوف». وأكد أن «النار للشهيد إسماعيل هنية حتمي والكيان الصهيوني المغامر والإرهابي سيتلقى الرد على هذه الجريمة التي هي عقوبة صعبة في زمان ومكان وكيفية مناسبة بحزم». وفي السياق، قالت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها أمس السبت، إن إيران اعتقلت أكثر من 20 شخصاً تشتبه في تورطهم في المشاركة في عملية اغتيال هنية. ونقلت عن مصدرين إيرانيين قالت إنهما مطلعان على التحقيقات أن الاعتقالات شملت مسؤولين كباراً في الاستخبارات والجيش وعاملين في المضافة التي كان يقيم فيها إسماعيل هنية لحظة اغتياله. وفي التفاصيل، قالت «نيويورك تايمز»، نقلاً عن المسؤولين الإيرانيَّين، اللذين ذكرت أنهما فضّلا عدم كشف هويتهما نظراً إلى الطبيعة الحساسة للتحقيقات، إن وحدة الاستخبارات الخاصة بالحرس الثوري هي من تتولى التحقيق في ما جرى، وهي من تلاحق المشتبه بهم، على أمل الوصول إلى الفريق الذي خطط لعملية الاغتيال وساعد في تنفيذها. واعتبرت «نيويورك تايمز» في تقريرها أن حملة الاعتقالات رداً على عملية الاغتيال تشير إلى الشعور بالفشل الأمني الكبير في أوساط القيادة الإيرانية، نظراً إلى وقوعها داخل مبنى شديد الحراسة في قلب العاصمة طهران، بعد ساعات من المراسم الرسمية لتنصيب الرئيس الجديد مسعود بزشكيان. وخلصت الصحيفة إلى أن العملية التي استشهد خلالها كذلك المرافق الشخصي لهنية، وسيم أبو شعبان، ليست انهياراً مدوياً للاستخبارات والأمن، ولا فشلاً في حماية حليف رئيسي، ولا دليلاً على عدم القدرة على التصدي لتغلغل جهاز الموساد، ولا صفعة موجعة لصورة إيران فحسب، بل هي كل هذه الأمور وأكثر. وأضافت أن اغتيال هنية يوصل رسالة مقلقة بأن لا أحد في مأمن إذن ما دامت إسرائيل قادرة على استهداف ضيف بهذه المكانة، في يوم كانت فيه العاصمة تعيش على وقع تدابير أمنية مشددة، وتنفيذ هجومها في مبنى مزود بنوافذ مضادة للرصاص، ومحمي بمنظومة دفاع ورادار. وتعليقاً على ذلك، قال مدير الشأن الإيراني في مجموعة الأزمات الدولية، علي فايز إن «النظرة إلى أن إيران لا تستطيع أن تُحمي أراضيها وحلفاءها الرئيسيين قد تكون كارثية للنظام الإيراني، لأن الحادث مبدئياً يبعث إشارات إلى خصومه بأنه إن لم يكن في وسعهم إسقاط الجمهورية الإسلامية، فهم قادرون على قطع رؤوس في النظام».

في العاصمة طهران، 1 أغسطس الحالي (فرانس برس)

إبراهيم عزيزي: ردنا سيكون حتمياً ومؤلماً وسيشكل رادعاً

«كيهان»: مناطق مثل تل أبيب وحيفا هي من بين الأهداف

دعوات إلى وقف التطبيع

خرج آلاف المغاربة، أمس السبت، في مسيرة بالعاصمة الرباط، للتنديد باغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية، وبالحرب الإسرائيلية على غزة، ولدعم الفلسطينيين والمطالبة بإنهاء التطبيع وقطع العلاقات مع إسرائيل. وحمل المشاركون في المسيرة، الأعلام والرموز الفلسطينية وصورا لهنية ولافتات تدين جرائم الاحتلال، وما وصفوه بتجاوز إسرائيل كل الحدود وكل الموائيف والقوانين الدولية، وأخرى تدعم المقاومة.

شرق غرب

البارزاني يدعو «العمال» إلى مغادرة سنجار

دعا رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان البارزاني، أمس السبت، حزب العمال الكردستاني وكافة «المجموعات غير القانونية» الأخرى إلى مغادرة قضاء سنجار بمحافظة نينوى شمالي العراق. وطالب البارزاني، خلال فعالية بمناسبة الذكرى العاشرة للمجزرة التي ارتكبها تنظيم داعش في سنجار، الحكومة في بغداد بشأن سنجار بتنفيذ الاتفاق مع الإقليم الذي يتضمن إخراج عناصر الكردستاني من سنجار، بهدف عودة الأيزيديين النازحين إلى ديارهم.
(الأناضول)

أوكرانيا: مهاجمة مطار ومستودعات نفط في روسيا

أعلن الجيش الأوكراني، في بيان أمس السبت، أنه هاجم مطار موروزوفسك الروسي وعدداً من مستودعات النفط ومرافق تخزين الوقود في ثلاث مناطق روسية. وقال إن الهجوم على المطار استهدف مخزن ذخيرة تحتفظ فيه القوات الروسية بقنابل جوية موجهة ومعدات أخرى. وكتب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي (الصورة) على تليغرام: «لا بد من تدمير الطيران الحربي الروسي حيثما كان وبكل الوسائل الفعالة».
(رويترز)

النيجر: جماعة مرتبطة بـ«القاعدة» تحتجز روسيين

نشرت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المرتبطة بتنظيم القاعدة في النيجر، تسجيل فيديو، أمس السبت، يظهر رجلين قالت إنهما «رهينتان روسيان» يقولان إنهما خطفا في مبانغا في جنوب غرب النيجر. وتحدث الرجلان باللغة الإنكليزية في الفيديو غير المؤرخ، كما أنهما لم يذكرا متى تمّ اختطافهما. وفي 25 يوليو/تموز الماضي، نصحت روسيا رعاياها بعدم السفر إلى مالي والنيجر بسبب الوضع الأمني في البلدين اللذين يقاتلان تمرداً.
(فرانس برس)

الشرطة البريطانية تعزز وجودها خوفاً من الاضطرابات

نشرت الشرطة البريطانية، أمس السبت، المزيد من عناصرها في الشوارع وسط تحذيرات من وقوع مزيد من الاضطرابات العنيفة، بعد إضرام محتجّين مناهضين للهجرة النار في سيارات عقب مقتل ثلاث فتيات. وأدلى أحد أيام أعمال شغب بعد انتشار معلومات زائفة بسرعة عبر الإنترنت عن أن المشتبه في ارتكابه جرائم قتل في بلدة ساوثبورت شمال غرب البلاد مهاجر مسلم متطرف، فيما أعلنت الشرطة، في بيان، أن المشتبه فيه هو أكسل روداكوبانا يبلغ من العمر 17 عاماً ومن مواليد كارديف في ويلز. وألقى رئيس الوزراء كير ستارمر (الصورة) بالمسؤولية على «اليمين المتطرف» في أعمال العنف، مؤيداً اتخاذ القوات إجراءات أكثر صرامة.
(رويترز)

فيدان يلتقي رئيس وزراء أثيوبيا

أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في بيان نشره على منصة إكس أمس السبت، أنه التقى نظيره الإثيوبي تاي أسقي سيلاسي، في إطار زيارته لأديس أبابا. ولم يذكر البيان تفاصيل بشأن فحوى اللقاء.
(الأناضول)

متابعة

طهران تتوقع توسيع حزب الله ضرباته لعمق إسرائيل

بيروت ـ **العربي الجديد**

توقعت إيران، أمس السبت، أن يضرب حزب الله اللبناني «عمق» إسرائيل و«ألا يكتفي بأهداف عسكرية» رداً على اغتيال القائد العسكري الأكبر في الحزب، فؤاد شكر، بضربة إسرائيلية في الضاحية الجنوبية لبيروت مساء الثلاثاء الماضي، في حين تصاعدت عمليات قصف الحزب لمواقع إسرائيلية والمستوطنات. وقالت ممثلة إيران لدى الأمم المتحدة في نيويورك، رداً على أسئلة حول نوعية وكمية رد حزب الله على الهجوم الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت: «حتى اليوم، حزب الله كان يركز على الهجمات العسكرية، بمعنى أن العمليات اقتصرت على نقاط حدودية وأهداف عسكرية، لكن هجوم الكيان الصهيوني على ضواحي بيروت واستهداف مبنى سكني كان عبوراً لهذه الحدود. توقعاتنا هي أن حزب الله سيختار أهدافاً أكثر عمقاً في رده، وثانياً، لن يقتصر رده على الأهداف والأدوات العسكرية». وكان الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أعلن، الخميس الماضي، أن على إسرائيل و«من يقف وراءها انتظار ردنا الحتمي» على اغتيال شكر.

وفي وقت يسود فيه الترقب لرد حزب الله على اغتيال فؤاد شكر، تواصل تبادل القصف اليومي على الحدود. وأعلن حزب الله، في سلسلة بيانات، تنفيذه عمليات «موقع العاصي بقذائف المدفعية، وميدان يستخدمه جنود العدو في مستعمرة أفيفيم بالأسلحة الصاروخية»، و«مبنى يستخدمه جنود العدو في مستعمرة ميتات بالأسلحة الصاروخية»، بالإضافة إلى «استهداف موقع حدب يارون عند الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة بالقذائف المدفعية». وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية، استشهاد شاب وإصابة اثنين آخرين جراء استهداف إسرائيلي مركبة بين بلدتي البازورية ووادي جيلو في صور. ونعى حزب الله علي نزيه عبد علي من بلدة عيتيت في جنوب لبنان، في حين قال جيش الاحتلال في بيان إنه اغتال علي في غارة البازورية، مشيراً إلى أنه «أحد أبرز المقاتلين في الجبهة الجنوبية». وشنت طائرة حربية إسرائيلية غارة على بلدة طير حرفا بعد دقائق من غارة لطائرة مسيّرة على البلدة، ما أدى إلى إصابة شخص بجروح. كما شنت مسيّرة إسرائيلية غارة مستهدفة بلدة عيتا الشعب مع فلسطين المحتلة بالقذائف المدفعية».

استهدفت قوات الاحتلال بالمُسيّرات والمدفعية بلدات لبنانية

وأعلنت وزارة الصحة اللبنانية، استشهاد شاب وإصابة اثنين آخرين جراء استهداف إسرائيلي مركبة بين بلدتي البازورية ووادي جيلو في صور. ونعى حزب الله علي نزيه عبد علي من بلدة عيتيت في جنوب لبنان، في حين قال جيش الاحتلال في بيان إنه اغتال علي في غارة البازورية، مشيراً إلى أنه «أحد أبرز المقاتلين في الجبهة الجنوبية». وشنت طائرة حربية إسرائيلية غارة على بلدة طير حرفا بعد دقائق من غارة لطائرة مسيّرة على البلدة، ما أدى إلى إصابة شخص بجروح. كما شنت مسيّرة إسرائيلية غارة مستهدفة بلدة عيتا الشعب بصاروخ موجّه. وأشارت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام إلى استهداف قوات الاحتلال بالدفعية بلدة ميس الجبل، فيما اندلعت النيران على أطراف بلدة شيحين الجمعة في غارات إسرائيلية استهدفت قافلة شاحنات وقود كانت في طريقها إلى لبنان من سورية. وقال المصدر إن «ثلاث غارات إسرائيلية استهدفت شاحنات صهاريج على الحدود السورية ـ اللبنانية في منطقة حوش السيد علي، ما أدى إلى إصابة سائق سوري». وأضاف أن هذه الغارات سبقتها قبل وقت قصير ضربات إسرائيلية أخرى على المنطقة الحدودية نفسها.

ودعت السفارة الأميركية في لبنان، في بيان، الأميركيين إلى حجز «أي بطاقة سفر متاحة» والمغادرة. وفي السياق، أعلن وزير الخارجية السويدي توبياس بيلستروم، أمس السبت، أن بلاده قررت إغلاق سفارتها في بيروت مؤقتاً «لأسباب أمنية». وأضاف بيلستروم، في تصريحات للقناة الرابعة السويدية، أن سفارة بلاده في بيروت ستبقى مغلقة مؤقتاً طيلة أغسطس/ آب الحالي «لسوء الأوضاع الأمنية في المنطقة». وأوضح أنهم أصدروا تعليمات للدبلوماسيين السويديين في لبنان بمغادرة البلاد، مبيناً أنهم سيواصلون عملهم مؤقتاً من إدارة قبرص. وقرّرت شركتا «إير فرانس» و«ترانسافيا فرانس» تمديد تعليق رحلاتهما إلى بيروت حتى 6 أغسطس الحالي على الأقل «بسبب الوضع الأمني»، وفق ما أعلنت الشركة الأم «إير فرانس ـ كا إل إم». وأعلنت الخطوط الجوية الكويتية أيضاً تعليق رحلاتها من بيروت وإليها، اعتباراً من غد الاثنين إلى أجل غير مسمّى. وحذرت أذربيجان، في بيان، مواطنيها من السفر إلى لبنان بسبب «المخاطر الأمنية في المنطقة».

الانفجار ناجماً عن استهداف إسرائيلي لقيادي من حزب الله. وكان مصدر مقرب من حزب الله قال لوكالة فرانس برس إن سائقاً سورياً أصيب بجروح مساء أمس الأول الجمعة في غارات إسرائيلية استهدفت قافلة شاحنات وقود كانت في طريقها إلى لبنان من سورية. وقال المصدر إن «ثلاث غارات إسرائيلية استهدفت شاحنات صهاريج على الحدود السورية ـ اللبنانية في منطقة حوش السيد علي، ما أدى إلى إصابة سائق سوري». وأضاف أن هذه الغارات سبقتها قبل وقت قصير ضربات إسرائيلية أخرى على المنطقة الحدودية نفسها.

تقرير

فصائل عراقية تنأى بنفسها عن التصعيد

بغداد ـ **محمد علي**
غازي صنقاب ـ **محمد كركص**

نأت فصائل عراقية مسلحة عدة بنفسها عن أي تصعيد عسكري محتمل في العراق مع الولايات المتحدة، ردّاً على القصف الأميركي الأخير الذي استهدف مدينة جرف الصخر جنوبي بغداد، يوم الثلاثاء الماضي، وذلك على الرغم من حالة التوتر المتزايدة في المنطقة، بعد اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، يوم الأربعاء الماضي، وتهديد إيران بالرد. ويأتي ذلك وسط أنباء عن تعزيزات أميركية عسكرية داخل قواعدها في سورية، تحسباً لأي تصاعد إيراني أو من حلفاء إيران في المنطقة. وتسبب القصف الأميركي الذي طاول جرف الصخر، الثلاثاء الماضي، بمقتل وإصابة أكثر من عشرة عناصر مسلحة من جماعة كتائب حزب الله العراقية وتدمير مواقع تابعة لها. وتعيش العاصمة العراقية بغداد، ومدن عراقية غرب وشمال البلاد، حالة من الترقب، بعد تهديدات أطلقتها جماعات مسلحة إثر القصف الأميركي لجرف الصخر. كما أن جريمة اغتيال هنية، وتهديد إيران بالرد، دفعا إلى حالة تأهب كبيرة في العراق. وقال مصدران مقربان من «تنسيقية المقاومة العراقية»، التي تضم سبعة فصائل مسلحة رئيسية أبرزها كتائب حزب الله، وحركة النجباء، وأنصار الله الأوفياء، من طهران، فاكد لـ«العربي الجديد»، أن الرد على القصف الأميركي الأخير «مسألة وقت»، مضيفاً في اتصال هاتفي أن «التهدئة التي التزمت بها فصائل المقاومة منذ أشهر عديدة، انتهت بعد خرقها من قبل القوات الأميركية، ولدينا شهداء سقطوا». من جهته، حذّر الخبير الأمني المقرب من الحكومة فاضل أبو رغيف، من أن «أي رد ينطلق من الأراضي العراقية، سيجعل الوضع قلقاً ويضع الأمن العراقي في منزلق خطير». ورأى أبو رغيف، في تصريحات أوردتها صحيفة العالم الجديد العراقية، أن «أي رد سيلقي بظلاله على المشهد الأمني في العراق، لا سيما أن المنطقة برمتها تشهد اختلالاً واضحاً بالاستقرار الأمني، وبالتحديد في الدول التي تتبنى محور المقاومة، لذا فمن المفترض أن تكون الحكومة هي الوحيدة التي تمتلك قرار الحرب والسلام، لأن أي ردّ دون العودة إليها سيقوض المشهد الأمني»، وفق قوله. بدوره، اعتبر الباحث بالشأن الأمني والسياسي العراقي، أحمد العبيدي، لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة العراقية تقوم بحراك كبير من أجل تجنيب البلاد أي تصعيد أمني والحفاظ على الاستقرار، لكن على الأغلب فإن القرار الأخير سيكون عند الحرس الثوري الإيراني الذي ترتبط به الكثير من الفصائل العراقية المسلحة»، متوقعاً «ردّاً إيرانياً شاملاً تكون الفصائل العراقية وغير العراقية جزءاً منه». كما اعتبر أن الإجراءات الحالية في محيط قاعدتي عين الأسد وحرير اللتان تضمان قوات أميركية غربي وشمالي العراق، «قد لا تكون كافية لمنع أي هجوم ممكن أن يستهدفهما». وفي سورية أيضاً، أرسلت قوات التحالف الدولي بقيادة أميركية، ليل الجمعة ـ السبت، قافلة عسكرية إلى قاعدة مطار خراب الجير في ريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، شمال شرقي سورية، تضمنت ذخائر وأسلحة وبطاريات منظومات دفاع جوي. وقال الناشط خالد الحسكاوي، لـ«العربي الجديد»، إن القوات الأميركية العاملة تحت مظلة قوات التحالف، أرسلت قافلة عسكرية تضمنت شحنات أسلحة وعربات مصفحة وذخائر وبطاريات منظومات دفاع جوي من قواعدها المنتشرة في إقليم كردستان العراق عبر معبر الوليد الحدودي، إلى قاعدة مطار خراب الجير بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، شمال شرق سورية. وأكد الحسكاوي أن بطاريات منظومات الدفاع الجوي من المرجح توزيعها على قواعد قوات التحالف في كل من قاعدة حقل العمر النفطي بريف دير الزور الشرقي، وقاعدة حقل كونيكو للغاز بريف دير الزور الشمالي، وقاعدة الشدادي بريف محافظة الحسكة الجنوبي، شرقي وشمال شرقي سورية. وكانت طائرة شحن عسكرية تابعة للقوات الأميركية وصلت مساء الخميس الماضي، إلى قاعدة حقل العمر في ريف دير الزور الشرقي، قادمة من قواعد التحالف في كردستان العراق، تحمل معدات عسكرية وذخائر، بالإضافة إلى 50 جندياً أميركياً. وفي 22 يوليو/تموز الماضي، أدخلت قوات التحالف قافلة أسلحة إلى سورية من كردستان العراق.

عناصر لـ«كتائب حزب الله» خلال تشييع في بغداد، ديسمبر 2023 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الغلاف

ظهر بعد أربع سنوات على انفجار مرفأ بيروت أن المنظومة الحاكمة أدخلت الملف في «موت سريري»، محاولة حماية المتهمين ودفع القضية إلى النسيان، في حين يصر أهالي الضحايا، الذين يعانون للوصول إلى الحقيقة والعدالة والمحاسبة، على رفع الصوت لاستكمال التحقيقات في الانفجار، مشددين على ضرورة وقف عرقلة عمل المحقق العدلي القاضي طارق البيطار كي يتجه إلى إصدار قراره الاتهامي، تمهيداً لإحالة المسؤولين عن الجريمة إلى المجلس العدلي لمحاكمتهم

انفجار مرفأ بيروت
4 سنوات من الإهمال وحماية المتهمين

بيروت ـ **ريتا الجقال**

تحل اليوم الذكرى السنوية الرابعة على انفجار مرفأ بيروت، فيما لم يصدر في القضية حتى اللحظة أي قرار يتهم ويدين المسؤولين عن «جريمة العصر»، رغم أن المنظمات الدولية وثقت إهمالات وأخطاء ارتكبها موظفون وسياسيون وأمنيون في إدارتهم لشحنة نترات الأمونيوم التي كانت مخزنة في مرفأ بيروت. ولم يتغير المشهد منذ فبراير/شباط من عام 2023 على صعيد الوقائع الإدارية والقضائية، إذ لا تزال قضية انفجار مرفأ بيروت في حالة شلل تام. فالمحقق العدلي القاضي طارق البيطار لا يزال «مكفوف اليد» ولم يحرك النائب العام التمييزي الجديد القاضي جمال الحجار الملف، بعد ادعاء سلفه القاضي غسان عويدات على البيطار بتهمة اغتصاب السلطة، رغم أن تواصلاً حصل قبل مدة قصيرة بين الحجار والبيطار، تردّد صداه في الإعلام، في محاولة لخرق الجمود بتسوية رضائية تمثلت في تجزئة ملف انفجار مرفأ بيروت على أكثر من مرجعية، بيد أنها لم تصل إلى نتيجة في ظل إصرار البيطار على صلاحية المجلس العدلي في محاكمة المسؤولين الذين سيدرجون في القرار الاتهامي. وأتت خطوة عويدات رداً على استئناف البيطار التحقيقات في 23 يناير/ كانون الثاني 2023، وقيامه بإخلاء سبيل خمسة موقوفين من أصل 17، والادعاء على ثمانية أشخاص جدد، من ضمنهم عويدات وقضاة وقادة أمنيون، وتعيين مواعيد لاستجواب مدعى عليهم آخرين، ضمنهم وزراء سابقون وضباط في الجيش، أضيفوا بالتالي إلى لائحة المدعى عليهم رئيس الحكومة الأسبق حسان دياب، والوزراء السابقين يوسف فنيانوس وغازي زعيتر وعلي حسن خليل. وإثر ذلك، قرر عويدات منع جميع الأجهزة الأمنية من تنفيذ قرارات البيطار، وإطلاق سراح جميع الموقوفين. كما ادعى النائب العام التمييزي السابق، الذي أحيل على التقاعد لاحقاً، على البيطار بتهمة اغتصاب السلطة ومنعه من السفر، علماً أن عويدات يُعد متجاوزاً قرار محكمة التمييز بقبول تنحيه عن القضية، بفعل صلة القرابة التي تربطه بالمدعى عليه الوزير السابق النائب غازي زعيتر (ينتمي إلى حركة أمل برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري). في مقابل «الموت السريري» المتعمّد الذي أُدخلت فيه قضية انفجار مرفأ بيروت من قبل المنظومة الحاكمة، لا يزال الضوء مسلط على الملف بفعل إصرار أهالي الضحايا على رفع الصوت باتجاه استكمال التحقيقات، والدفع باتجاه استئنافها عبر التحركات التي يحرصون على تنفيذها كل فترة رغم التحديات التي تواجهها البلاد وتُشغل بال المواطنين، وتؤثر سلباً على المجريات والعدالة والمحاسبة، ونحن نريد أن نحاسب المجرمين، فما حصل في 4 أغسطس/آب 2020 جريمة لا يجب أن تمر مرور الكرام، وهي ليست إهمالاً، إذ إن المسؤولين كانوا يعلمون بوجود النترات وتخزينها في قلب العاصمة بيروت، وبمدى خطورتها، ورغم ذلك تركوها في المرفأ. وشددت على دعوتهم المدعي العام التمييزي للرجوع عن قرار القاضي عويدات ليستكمل القاضي البيطار عمله ويصدر قراره الاتهامي، تمهيداً لإحالة المسؤولين إلى المجلس العدلي. في الإطار، يقول عضو مكتب الادعاء في نقابة المحامين عن انفجار مرفأ بيروت المحامي يوسف لحود، لـ«العربي الجديد»، إنّ العوائق القضائية في الملف لم تعد موجودة، لكننا أمام عائق إداري، إذ إنه لم يصدر أي قرار قضائي عن أي مرجعية قضائية يوقف البيطار عن متابعة عمله، لكن يوجد قرار إداري سبق أن اتخذه تعديله، والسبب برأينا وجود ضغط معين، سياسي وأمني بتقديرنا، لا ضغطاً قانونياً.

لإزالة العوائق أمام التحقيق

اعتبرت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جينين هينيس-بلاسخارت (الصورة)، خلال اجتماع مع عائلات عدد من ضحايا انفجار مرفأ بيروت، أمس السبت، أن «الغياب التام للمحاسبة على كارثة من صنع الإنسان كهذا الانفجار يعد أمرا مذهلا. المتوقع من السلطات المعنية أن تعمل بلا كلل لإزالة جميع العوائق أمام التحقيق، ولكن ما يحدث هو العكس تماما»، داعية «لإجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة والمحاسبة».

ويشير إلى صعوبة إصدار البيطار القرار الاتهامي باعتبار أن هناك نقاطاً قانونية يجب المرور بها، منها استكمال التحقيق والاستجوابات وغيرها من الخطوات التي يتعذّر عليه القيام بها، خصوصاً أن قاضي التحقيق لا يمكنه إصدار قرار كهذا من دون عرض ملف انفجار مرفأ بيروت على النيابة العامة لإبداء المطالعة النهائية بالأساس، بينما هي ترفض اليوم التعاون معه ولا تستلم منه أي ورقة وتعتبره مكفوف اليد، لذلك، فإن الأمور عالقة بعنق الزجاجة، لكننا في مكتب الادعاء لن نمل ولن نكلّ مهما كلفنا ذلك من جهد أو عرضنا لمخاطر حتى متابعة الدعوى والوصول إلى خواتيم فيها. ويلفت لحود إلى أن دعاوى الرد والمخاصمة واغتصاب السلطة انهالت على البيطار من قبل المدعى عليهم، وهناك دعوى تفرعت وطالت قضاة آخرين، أصبح مطلوباً ردهم أو مخاصمتهم، ما شلّ القضاء والعدلية والمرفق العام، مشيراً إلى أن عدد المدعى عليهم والمطلوب الاستماع إليهم يفوق الثلاثين تقريباً. ويتوقف لحود عند أهمية القرار الاتهامي الذي وحده يفرج عن الكثير من التساؤلات، ويعطي الأجوبة المطلوبة، لا سيما الناحية من فجّر، وكيف تفجرت المواد، وما هي الوسائل التي تسببت بذلك، وهل كان الحريق متعمداً، أو الضربة خارجية، وغير ذلك من النقاط التي لا تزال غامضة، لكن من الواضح أنه عندما بدأ المحقق العدلي السابق القاضي فادي صوان، قبل كفّ يده عن التحقيق العدلي، فكانت النتيجة شل عمل المجلس العدلي، إذ إن الأخير لم يعد يجتمع بموجب هذا القرار الإداري غير القانوني. ويوضح لحود أن هناك صعوبات تحول دون تنفيذ البيطار مهامه واستكمال تحقيقاته وتحديد جلسات واستدعاء المدعى عليهم لاستجوابهم، في ظل قرار النائب العام التمييزي السابق بحقه، وعدم اتخاذ خلفه أي قرار، سواء بالرجوع عنه أو تعديله، والسبب برأينا وجود ضغط معين، سياسي وأمني بتقديرنا، لا ضغطاً قانونياً.

خلال تظاهرة في وسط بيروت دعما لأهالي ضحايا انفجار المرفأ، 4 أغسطس 2022 (آلور عصري/فرانس برس)

ماريان فاضوليان: أهالي الضحايا يعانون للوصول إلى الحقيقة

سحر مندور: بعد 4 سنوات هناك تراجع كبير وتام في الملف

الدعوى، وتبعه البيطار، بتحديد المسؤولين على مستوى رؤساء ووزراء ومدراء عامين وكبار الموظفين، جرت عرقلة الملف، وهذا الوحيد المحسوم حتى الآن.

من جهتها، تقول سحر مندور، الباحثة في الشؤون اللبنانية في منظمة العفو الدولية، لـ«العربي الجديد»، إنه «بعد أربع سنوات من الانفجار، هناك تراجع كبير وتام في الملف، خصوصاً مقارنة بما وعد به الشعب اللبناني يوم 5 أغسطس 2020 بإجراء تحقيق خلال أيام، وتوجيه المسؤوليات فيه، علماً أن ما حصل هو العكس في ظل استخدام السلطات كل السبل لتقويض التحقيق وعرقلته وحماية نفسها من المسؤولية. وتلفت إلى أننا باعتبارنا منظمة دولية نندد دائماً بالتدخل السياسي السافر للسلطات في التحقيق المحلي، ونضم صوتنا إلى الأهالي والمجموعات الحقوقية الدولية والمحلية التي تطالب بتفعيل التحقيق المحلي والسماح للقاضي بالعمل ونزع الحصانات عن المسؤولين، كما نطالب الأمم المتحدة بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في أسباب الانفجار وتحديد هوية المسؤولين، كي يكون هناك بديل في ظل الشلل الحاصل. وتشير إلى أن «الجمود التام يسيطر على الملف منذ قرابة عامين، واليوم نقرأ في الإعلام عن تواصل بين البيطار والمدعي العام الجديد، لكنه تواصل لا نعرف أفقه، لكنه قد يكون شخصياً في وقت كل المفاعيل القانونية جُمّدت كأنها لم تكن». وتبعاً لكل ما يشهده ملف انفجار مرفأ بيروت، ترى مندور أن الرسالة الأبرز التي تجسدت بقضية الانفجار أو المعادلة التي بنتها ووُجّهت إلى الشعب والمجتمع الدولي تتمثل في أن الفريق السياسي الإداري للدولة اللبنانية، بشكل عام، بمختلف أطيافه، عصي على المحاسبة، لا بل عصي على المساءلة مهما كان كبر المأساة.

شرق غرب

تعزيز استخدام المسيّرات بعد محاولة اغتيال ترامب

أعلن المدير الجديد لجهاز الخدمة السرية الأميركي، رونالد رو، أمس السبت، أنه سيعزّز استخدامه مسيّرات المراقبة والاستطلاع، بعد محاولة الاغتيال التي استهدفت الرئيس السابق دونالد ترامب منتصف يوليو/تموز الماضي. وقال رو الذي تولى منصبه بعد استقالة المديرة السابقة للجهاز كيمبرلي تشيتل عقب محاولة الاغتيال: «لم تكن لدينا مسيّرة في الموقع» بولاية بنسلفانيا حيث أطلق مسلح النار على ترامب، مضيفاً أنه «ستكون لدينا تغطية أفضل».

(فرانس برس)

واشنطن تلغي اتفاق إقرار بالذنب مع مدير هجمات سبتمبر

ألغت الحكومة الأميركية، أول من أمس الجمعة، اتفاق إقرار بالذنب مع العقل المدبّر لهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، خالد شيخ محمد، ومتهمين آخرين، هما وليد بن عطاش ومصطفى الهوساوي، بعدما كفّ وزير الدفاع لويد أوستن (الصورة) يد المسؤولة العسكرية سوزان إسكاليبيه التي سهّلت إبرام الاتفاق كونه يجنّب المتهمين عقوبة الإعدام. وقال أوستن إن «المسؤولية عن قرار مماثل يجب أن تقع على عاتقي».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

فيتنام: تو لام رئيسا للحزب الشيوعي

انتُخب الرئيس الفيتنامي تو لام، أمس السبت، رئيساً للحزب الشيوعي الحاكم، بعد أسبوعين من وفاة سلفه نغوين فو ترونغ. وقال الحزب الشيوعي الفيتنامي، إن «اللجنة المركزية للحزب انتخبت تو لام أميناً عاماً للحزب»، هو المنصب الأكثر نفوذاً في هيكل القيادة في فيتنام. وقال لام إن ترقيته هي نتيجة «حاجة ملحّة لضمان قيادة الحزب».

(فرانس برس)

الغزواني يختار مدير ديوانه رئيساً للحكومة

عيّن الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، أول من أمس الجمعة، المختار ولد أجاي رئيساً للوزراء، وذلك غداة تنصيبه لولاية ثانية بعد فوزه في انتخابات الرئاسة التي أجريت في يونيو/ حزيران الماضي. وقالت وكالة الأنباء الرسمية إن «رئاسة الجمهورية أعلنت أنه بموجب مرسوم، تمّ تعيين المختار ولد أجاي وزيراً أول»، علماً أن ولد أجاي كان قد شغل منصب مدير ديوان الغزواني.

(فرانس برس)

كوريا الشمالية مستاءة من تغطية سيول كارثة الفيضانات

اتهم الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، أول من أمس الجمعة، وسائل الإعلام في كوريا الجنوبية، التي وصفها بـ«السخيفة»، بتشويه صورة بلاده بعد الفيضانات الأخيرة التي ضربتها. ونفى كيم، بحسب وكالة الأنباء الرسمية، مزاعم وسائل الإعلام الكورية الجنوبية بأن ما يتراوح بين ألف و1500 كوري شمالي لقوا حتفهم بالفيضانات، مؤكداً أن بيونغ يانغ لن تضحي بدفاعها الوطني لتحسين التعافي من الكوارث أو معيشة الناس.

(أسوشييتد برس)

متابعة

مراوغات نتنياهو تتواصل: وفد تفاوضي في القاهرة

تحت ضغط أميركي، أرسل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وفداً تفاوضياً إلى القاهرة، فيما نقلت إذاعة الجيش عن مسؤول تشاؤمه بإمكانية حصول خرق

يواصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مراوغاته لتخفيف الضغوط الأميركية عليه، وسط تصاعد التوتر في المنطقة جراء عمليات الاغتيال التي نفذها الاحتلال في طهران والضاحية الجنوبية لبيروت، إذ أرسل إلى القاهرة وفداً لبحث موضوع المفاوضات للتوصل إلى وقف العدوان على قطاع غزة وبحث موضوع محور فيلادلفيا، في الوقت الذي واصلت فيه قواته استهداف المدنيين في القطاع، وكشف موقع واللا الإسرائيلي، أمس السبت، عن وصول وفد إسرائيلي رفيع المستوى، بمشاركة رئيس الموساد ديفيد برنيع ورئيس الشاباك رونين بار ومنسق العمليات في المناطق الفلسطينية اللواء غسان عليان، إلى القاهرة لمواصلة مفاوضات الصفقة. وقال مصدران مطلعان على الأمر للموقع: «لا تشارك قطر، التي دُفن في أراضيها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في جولة المحادثات في القاهرة بسبب الحساسية السياسية». وأشار «واللا» إلى أن سفر الوفد إلى القاهرة «يأتي نتيجة الضغوط الأميركية الشديدة على إسرائيل في الأيام الأخيرة لمواصلة المفاوضات». ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر قولها إن نوعية المشاركين في الوفد تشير إلى إرادة إسرائيل مواصلة المفاوضات لوقف الحرب على قطاع غزة وإيجاد حل تقضي محور فيلادلفيا ومعبر رفح. لكن الإذاعة نقلت عن مسؤول قوله إنه «لا يوجد في هذه المرحلة أي تقدم أو انفراج بشأن مفاوضات الصفقة».

وكان مسؤولان أميركيان قد قالا، أمس الأول الجمعة، إن الرئيس جو بايدن طلب من نتنياهو، إبرام صفقة لتبادل الأسرى المحتجزين في غزة. ونقلت القناة 12 الإسرائيلية وموقع أكسيوس عن مسؤولين أميركيين قولهما إن بايدن قال لنتنياهو خلال اتصال هاتفي، الخميس الماضي، إن «التوصل إلى اتفاق حول صفقة تبادل أهم شيء بالوقت الحالي». ووصف المسؤولان الاتصال الهاتفي بين بايدن ونتنياهو بأنه «صعب». وفي الاتصال الهاتفي، طالب بايدن نتنياهو بـ«تجنب تصعيد التوترات في المنطقة، والعمل بدل ذلك نحو اتفاق لإطلاق سراح المحتجزين ووقف إطلاق النار في غزة» بحسب المسؤولين، كما بحث الجانبان «الاستعدادات العسكرية للرد الإيراني المحتمل» على اغتيال إسماعيل هنية في طهران. وأوضح المسؤولان أن بايدن كان «متشدداً» في اتصاله مع نتنياهو، وأكدا «توتر» العلاقات بينهما. وأشار «أكسيوس» إلى أن المسؤولين الأميركيين يشعرون أن نتنياهو أبقى بايدن في الظلام بشأن خططه لتنفيذ الاغتيالات، بعد أن ترك انطباعاً الأسبوع الماضي بأنه كان منتبهاً لطلب الرئيس الأميركي بالتركيز على التوصل إلى اتفاق مع غزة. وقال مسؤول أميركي لموقع أكسيوس إن بايدن اشتكى لنتنياهو من أن الاثنين تحدثا الأسبوع الماضي في المكتب البيضاوي بشأن تأمين صفقة الرهائن، لكن بدلاً من ذلك مضى نتنياهو قدماً في عملية الاغتيال في طهران. وقال المسؤول إن بايدن أخبر نتنياهو بأن الولايات المتحدة ستساعد إسرائيل على الوقوف بوجه هجوم إيراني، لكنه لا يتوقع بعد ذلك المزيد من التصعيد من الجانب الإسرائيلي والتحرك الفوري نحو صفقة أسرى. وأضاف المسؤول الأميركي أن بايدن حذر نتنياهو أيضاً من أنه إذا صعد مرة أخرى، فلا ينبغي له الاعتماد على الولايات المتحدة لإنقاذه.

من جهة ثانية، قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى، في بيان نشره مكتب رئيس الحكومة أمس السبت، إن الشعب الفلسطيني يتعرض لعدوان شامل من قبل إسرائيل، خصوصاً على قطاع غزة، مشدداً على أن الأولوية تكمن في «وقف العدوان وتحقيق الوحدة الوطنية».

فلسطينيون في مخيم المغازي وسط غزة، أول من أمس (إياد بابا/فرانس برس)

مسؤول إسرائيلي: لا يوجد في هذه المرحلة أي تقدم بالمفاوضات

وقال مصطفى خلال مشاركته في الاجتماع الـ 15 لمجلس أمناء «مؤسسة ياسر عرفات»، بمناسبة «اليوم الوطني والعالمي لنصرة غزة والأسرى»: «نحن نحيي اليوم، يوما وطنيا وعالميا لنصرة غزة والحركة الأسيرة، فإننا نتعرض لعدوان وحشي شامل يشنه الاحتلال الإسرائيلي على شعبنا وعلى كافة الجبهات، خاصة على أهلنا في قطاع غزة الحبيب».

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، في بيان أمس، أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب ثلاث مجازر في قطاع غزة، وصل على أثرها للمستشفيات 31 شهيداً و62 مصاباً خلال الـ24 ساعة الماضية حتى صباح أمس السبت، مشيرة إلى ارتفاع حصيلة العدوان إلى 39550 شهيداً و91280 مصاباً منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقال الدفاع المدني الفلسطيني في غزة، في بيان أمس، إن الجيش الإسرائيلي نفذ عمليات تفجير وقصف لمباني الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في حي تل الهوى جنوب غربي مدينة غزة مما أدى إلى تدميرها بشكل كامل. وقال المتحدث باسم الدفاع المدني محمود بصل، في بيان، إن «قوات الاحتلال المتوغلة في حي تل الهوى نفذت عمليات نسف وتفجير وقصف لمباني الكلية الجامعية ودمرتها بشكل كامل». وأعلن الدفاع المدني في غزة، أن طواقمه في محافظة خانيونس تمكنت من انتشال شهيدين في بلدة القرارة شرقي خانيونس، جنوبي القطاع، كما تم انتشال شهيدين وثلاثة مصابين بعد قصف الاحتلال منزلاً في مخيم البريج وسط القطاع. وقالت وسائل إعلام فلسطينية إن الاحتلال استهدف مدينة بيت لاهيا، شمالي قطاع غزة، وشمال وغرب مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة. وأعلنت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، في بيان، أنها قصفت بعدد من قذائف الهاون تجمعاً لجنود الاحتلال على خط الإمداد في محور «نتساريم». وقالت كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لحركة فتح) إنها قامت، بالاشتراك مع كتائب الأنصار، بقصف مركز القيادة والسيطرة لقوات الاحتلال في موقع «فجّة» العسكري برشقة صاروخية.

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز)

الحدث

استهداف طولكرم: 9 شهداء بعدوان إسرائيلي

شنّت قوات الاحتلال أمس السبت، عدواناً واسعاً على محافظة طولكرم، شمل مدينتها ومخيمها، وقصفاً بالمسيّرات أدى إلى سقوط 9 شهداء

رام الله ـ **العربي الجديد**

عدوان كبير وواسع، شنّته قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس السبت، في محافظة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، أسفر عن استشهاد تسعة مقاومين، وخلّف تدميراً هائلاً في مخيم ومدينة طولكرم، فضلاً عن إصابات أخرى سجّلت في الضفة على يد الاحتلال، وتنذر بمزيد من التصعيد العسكري للاحتلال، ومحاولته بالتوازي مع عدوانه على غزة، ارتكاب المزيد من الجرائم في الضفة المهدّدة أيضاً بتوسع الاستيطان.

واستشهد أمس السبت تسعة مقاومين، في عمليتي قصف منفصلتين من مسيّرتين، نفذتهما قوات الاحتلال في طولكرم، وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، فإن عملية القصف الأولى استهدفت صباحاً بصاروخ مركبة على طريق زيتا - عتيل شمال طولكرم، ما أدى إلى اشتعال المركبة واستشهاد خمسة مواطنين كانوا بداخلها، لافتة إلى أن طواقم الإسعاف نقلت أربعة جثامين أشلاء متفحمة إلى المستشفى الحكومي، وجثمان الشهيد هيثم نور الدين بلبذي (25 عاماً) من مخيم طولكرم، والشهيد بلبذي هو من قادة كتائب القسام. الذراع العسكرية لحركة حماس، في طولكرم، والشهيد عبد الجبار الصباغ هو أحد قادة سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، في مخيم نور شمس بطولكرم. كما استهدفت عملية القصف الثانية مجموعة من الشبان في منطقة وعرة بين بلدة بلعا وضاحية اكتابا شرق طولكرم، ما أسفر عن استشهاد أربعة شبان، قامت قوات الاحتلال باحتجاز جثامينهم. وتناقلت حسابات إخبارية فلسطينية وشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، أسماء عدد من شهداء الضربتين من «الجهاد الإسلامي»، التي قالت في بيان إنها تزف شهداءها الأبطال، وهم من طولكرم وقلقيلية، وبالإضافة إلى الصباغ: أحمد إبراهيم مجاحنة ومؤمن كمال قرعاوي ومؤمن مشارقة وثائر حمدي وبرّن صامد أبو دغيش. كما قالت حركة حماس إنها تزف شهداءها في طولكرم «الذين ارتقوا في عملية اغتيال إسرائيلية وتدعو الشباب والمقاومة في الضفة الغربية لتصعيد الاشتباك». وشهداؤها هم: بلبيدي، وجمال إبراهيم أبو هنية، وعلي خليل أبو بكر. وكانت قوات كبيرة من جيش الاحتلال ترافقها جرافات ثقيلة، قد نفّذت أمس اقتحاماً لطولكرم، حيث اقتحمت مدينة طولكرم وفرضت طوقاً مشدداً على مخيمها، وتعمدت تجريف وتخريب البنية التحتية لحارات المخيم، المدمرة أصلاً بالاقتحامات السابقة. وتركزت عمليات التخريب أمس، في حارات المدارس والمقاطعة وداخل المخيم، وألحقت دماراً كبيراً في الشوارع وممتلكات المواطنين. كما دمّرت جرافات الاحتلال ممتلكات المواطنين من أسوار منازل، ومركبات، خلال توجهها إلى المخيم وتحديداً في الحي الشرقي لمدينة طولكرم، في الوقت الذي قامت فيه بتجريف شارع المقاطعة عند المدخل الغربي للمخيم. كما جرفت قوات الاحتلال فجر اليوم الشارع المحيط بمسجد المرابطين ودوار العليمي «المحاكم»، في المنطقة الغربية من المدينة. وقال محافظ طولكرم مصطفى طقاطقة، أمس، كما نقلت عنه «وفا»، إن «جريمة الاحتلال في محافظة طولكرم، تأتي في إطار الاستهداف الممنهج والعدوان المستمر، من خلال الاقتحامات والتخريب المتعمد، واستهداف المواطنين وإطباق الخناق عبر الحواجز والحصار وغيرها من أوجه العدوان». كما دهمت قوات الاحتلال أمس، بلدة قفين شمال طولكرم، حيث أوضح نائب رئيس بلديتها، محمود عمار لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال دهمت أحد المنازل في البلدة وفتشته، ثم أطلقت الرصاص تجاه مركبة خالية، قبل انسحابها. وفي مخيم بلاطة، شرقي نابلس، شمالي الضفة، أصيب ثلاثة أشخاص، خلال اقتحام قوات الاحتلال المخيم، بينهم فتى في الـ14 من عمره. كما أصيب شاب بجروح خطيرة خلال اقتحام قوات الاحتلال قرية عيون شمال غرب رام الله وسط الضفة. إلى ذلك، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، أن قوات الاحتلال اعتقلت بين يوم الجمعة وصباح أمس السبت، 30 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم صحافيان، وأطفال، وأسرى سابقون، ما رفع حصيلة الاعتقالات منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى 9920 معتقلاً. وهي حصيلة تشمل من جرى اعتقالهم من المنازل، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا إلى تسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن احتجزوا رهائن.

كما أغلقت قوات الاحتلال، أمس، مداخل عدة قرى وبلدات شمال رام الله، منها سنجل، وعبوين، وجلجليا شمال رام الله، ومنعت حركة تنقل المواطنين. في غضون ذلك، أعلنت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أمس، حصيلة اعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة خلال شهر يوليو/تموز الماضي، والتي وصلت إلى 1110 اعتداءات، بحسب رئيس الهيئة مؤيد شعبان، مقسمة بين 914 اعتداء لقوات الاحتلال و196 اعتداء للمستوطنين. وأشار إلى أن الاعتداءات تراوحت بين فرض وقائع على الأرض (استيلاء على أراض وتوسعة استيطانية)، وإعدامات ميدانية، وتخريب وتجريف أراضٍ، واقتلاع أشجار، والاستيلاء على ممتلكات، وإغلاقات، وحواجز تقطع أواصر الجغرافيا الفلسطينية. من جهته، حذر مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد أريج للأبحاث التطبيقية في القدس المحتلة، سهيل خليلية، بحسب موقع عرب 48، من أن قرار حكومة الاحتلال أخيراً القاضي بإقامة بؤرة استيطانية جديدة في منطقة المخرور، غربي بيت لحم، يرتبط بشكل واضح بمخطط توسيع مستوطنة «هارغيلو» شمال غرب البؤرة الاستيطانية الجديدة في المخرور. يذكر أن منطقة المخرور مستهدفة بمزيد من التوسع الاستيطاني، علماً أنها تعتبر المتنفس الوحيد لأهالي بيت جالا غرب مدينة بيت لحم، وتبلغ مساحتها قرابة 700 دونم، مقسمة بالتساوي ما بين بيت جالا وبلدة بتير، وصولاً إلى ما يعرف بالخط الأخضر.

نعت «كتائب القسام» و«سرايا القدس» شهداء طولكرم أمس

بعد استهداف سيارة المقاومين على طريق زيتا أمس (جعفر أشتية/فرانس برس)

تقرير

تُعمّق الخلافات بين مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة أزمات ليبيا منذ العام 2011، لتبرز الاتفاقات والوثائق الدستورية عاملاً أساسياً في تعقيد المشهد السياسي في البلاد

أزمات ليبيا

الوثائق الدستورية المتضاربة تعقّد الوضع السياسي

طرابلس ـ **اسامة علي**

أعادت الخلافات الأخيرة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، الاتفاقات والوثائق الدستورية إلى واجهة المشهد، مع حديث حول مساهمتها في تعميق أزمات ليبيا وتعقيد مسارات الحل السياسي في البلاد، إذ إنها، وفق مراقبين، تتضمن نصوصا فضفاضة يستغلها الأطراف لتمديد وجود المجالس الحالية، وبالتالي تأجيل إجراء انتخابات.

وخلال مداولات مجلس النواب حول قانون الموازنة المالية العامة في العاشر من يوليو/ تموز الماضي، طالب رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة مجلس النواب بالتوقف عن المداولة، واعتبر أن إقرار الموازنة من مجلس النواب سيخالف نصوص اتفاق الصخيرات السياسي (2015 في المغرب)، والتي «تقضي بقيام الحكومة بعرض مشروع قانون الميزانية على المجلس الأعلى للدولة لإبداء الرأي الملزم فيه، ومن ثم إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره». لكن مجلس النواب مضى في إقرار الموازنة، في 10 يوليو الماضي، وإصدار قانونها بشكل أحادي، مؤكداً أنه صاحب الاختصاص الأصيل. وقال رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، إنه «وفق الاتفاق السياسي فإن مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد في المرحلة الانتقالية». أعقب ذلك تعليق المجلس الأعلى للدولة، بعد يوم واحد، حواراته مع مجلس النواب بسبب «الإخلال بمقتضيات اتفاق الصخيرات التي تنص على إحالة هذا القانون إلى مجلس الدولة لإبداء الرأي بشأنه»، و«تمادي المجلس في تجاوزاته واختياره اتخاذ إجراءات وترتيبات إدارة الشأن العام بإرادته المنفردة».

ولم تمر بضعة أيام حتى أعلنت رئاسة مجلس النواب، الأحد الماضي، فتح باب الترشح لحكومة جديدة، مبينة أنها استندت في إعلانها إلى «أحكام الإعلان الدستوري والتعديل الدستوري الثالث عشر، وأحكام قوانين الانتخابات الصادرة عن مجلس النواب، وما جرى الاتفاق عليه بمخرجات لجنة 6+6 (المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة)، والاتفاق بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة ورئيس المجلس الرئاسي (محمد المنفي) بمقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة، في العاشر من مارس 2024». ليعلن مجلس الدولة اعتراضه على الفور. وبينما اعتبر المجلس الأعلى للدولة إعلان البرلمان «خطوة منفردة»، أكد أنه لن يعتدّ بنتائجها، داعياً مجلس النواب إلى التوقف عن اتخاذ خطوات أحادية تؤدي «إلى تكرار الفشل وتكريس حالة الانقسام».

وأصدر المجلس الوطني الانتقالي، أول سلطة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، الإعلان الدستوري عام 2011، وهو بمثابة دستور مؤقت لتوضيح النظام السياسي إلى حين كتابة دستور دائم. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لا يزال يشكل الخلفية الدستورية الأساسية التي استندت إليها كافة الاتفاقيات السياسية اللاحقة، إلا أن عدداً من التعديلات جرت عليه لتضمين ما يتفق عليه فرقاء البلاد، آخرها التعديل الـ13 عام 2023، الذي تشكلت بموجبه لجنة 6+6 من مجلسي النواب والدولة لصياغة قوانين انتخابية توافقية.

ومن بين أهم الاتفاقات السياسية التي تحوّلت إلى وثائق دستورية، اتفاق الصخيرات الذي وقّعته الأطراف في يوليو 2015، إثر جولات طويلة من الحوار السياسي بينها، وبموجبه تم تمديد ولاية مجلس النواب وعاد المؤتمر الوطني العام (السلطة التشريعية) في صيغة مجلس استشاري باسم المجلس الأعلى للدولة، وشُكّلت حكومة الوفاق لإنهاء الانقسام الحكومي. إلا أن حالة الاحتراب على الأرض عزّزت حالة الانقسام وجعلتها أكثر حدة، ما دفع الأوضاع إلى عقد حوار سياسي أنتج اتفاقاً وقّعه 75 مفاوضاً ليبياً ضمن منتدى الحوار السياسي في جنيف في يناير/كانون الثاني 2021. ونجمت عنه وثيقة عُرفت باسم خريطة الطريق، وسلطة تنفيذية قوامها المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية الحالية، تشرف على تنفيذ هذه الخريطة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. إلا أن عودة الصراعات مجدداً عرقلت إجراء الاستحقاق الانتخابي الذي كان مقرراً عقده نهاية عام 2021. وبين الاتفاقين، الصخيرات وجنيف، أطلقت بهدف حل أزمات ليبيا المتراكمة، العديد من المبادرات والاجتماعات المحلية والدولية، إلا أنهما بقيا أهم وثيقتين تم تضمينهما في الإعلان الدستوري، وتمثلان مرجعية لأي اتفاق جديد.

وعلى الرغم من الآجال التي يحددها الاتفاقان، إلا أن ارتباط هذه الآجال بإنجاز المهام الموكلة للأطراف الموقّعة عليها شكّلت أكبر الثغرات لتحوّل الاتفاقات إلى أسانيد قانونية استمرت وفقها هذه الأطراف في المشهد. ففي حين نصّ اتفاق الصخيرات على أجل لا يتجاوز 18 شهراً تُنجز خلالها هيئة صياغة الدستور، دستور البلاد الدائم، لتجري على أساسه انتخابات عامة تنهي الفترات الانتقالية، إلا أن تلك الهيئة تعرّضت للكثير من الاختراقات والضغوط من قبل الفرقاء، ما جعلها تفشل في إنجاز مهمتها قبل انتهاء مدة الاتفاق، وبالتالي تعميق أزمات ليبيا. ليعلن مجلس النواب والدولة الاضطلاع بمهمة صياغة قواعد دستورية مؤقتة تجرى على أساسها الانتخابات، استناداً إلى نصوص الاتفاق التي توكل المهمة للمجلسين إلى حين انتهاء هيئة صياغة الدستور من إنجاز الدستور وطرحه للاستفتاء. ومنذ تشكّل أول لجنة مشتركة بينهما عام 2018 وحتى العام الماضي، لجنة 6+6، لم يتمكن المجلسان من الاتفاق على الإطار الدستوري للانتخابات بسبب العديد من القضايا والمسائل الخلافية، أبرزها ترشح العسكريين وحملة الجنسيات الأجنبية للانتخابات.

وفي وقت شكلت فيه مهمة اتفاق المجلسين على إطار دستوري مؤقت للانتخابات مستنداً اتكا عليه المجلسان للبقاء في المشهد أكثر من المدة المقررة في الاتفاق، استفاد المجلسان أيضاً من نص آخر في الاتفاق لإطالة أمد الوصول إلى دستور دائم ينهي المراحل الانتقالية، إذ يوجب الاتفاق على هيئة صياغة الدستور إحالة مسودة نص الدستور إلى المجلسين لاستشارتهما قبل طرحه على الاستفتاء من قبل الشعب. وعلى الرغم من إحالة الهيئة المسودة إلى المجلسين منذ يوليو 2017، إلا أنهما أعلنا عن جملة من الملاحظات على المسودة من دون إحالتها إلى الهيئة، بحجة عدم مناسبة أوضاع البلاد التي تعيش حالة انقسام سياسي حاد للاستفتاء على الدستور. وقررا الاستمرار في مفاوضات الاتفاق على إطار دستوري مؤقت. أما اتفاق جنيف، فعلى الرغم من أنه حدد انتهاء مدته بـ18 شهراً، أيضاً من تاريخ توقيعه، إلا أن حكومة الوحدة الوطنية استندت إلى ارتباط الاتفاق بإنجاز الانتخابات للبقاء في الحكم، على اعتبار انهيار اتفاق المجلسين في عقد الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول 2021، وهو ما دعمته البعثة الأممية وقتها. وحذّرت الأطراف الليبية من اتخاذ موعد 21 يونيو/حزيران 2022، وهو نهاية الـ18 شهراً، «كذادة للملاعب السياسي»، وهو ما رحبت به الحكومة لأنه يعني اعترافاً دولياً باستمرارها في السلطة.

وبالإضافة إلى تلك الثغرات التي استند إليها المجلسان في التمديد لوجودهما، لفت أستاذ القانون الدستوري أبو بكر الهاشمي إلى العديد من الإشكالات التي اعترت نصوص الاتفاقات السياسية، أهمها عدم التحديد الدقيق لمعاني الألفاظ والعبارات الأساسية في صياغة الاتفاقات، ما جعلها وسيلة للتلاعب بيد المجلسين، في ظل أزمات ليبيا. وضرب الهاشمي، في حديث مع «العربي الجديد»، مثالاً بوصف اتفاق الصخيرات للمجلس الأعلى للدولة بـ«الاستشاري»، موضحاً أنه «وصف كان يحتاج لتفسير واضح يحدد طبيعة المهمة الاستشارية للمجلس». وأضاف أن «ترك هذا الوصف فضفاضاً جعله يحمل معاني متناقضة، وهو ما اعتمد عليه مجلس النواب في شرعنة قوانينه التي أصدرها منفرداً، بداعي أن الاستشارة لا تصدر إلا بعد طلبها، وإن صدرت فهي ليست ملزمة». ولفت إلى أن «إسناد صلاحية التشريع لمجلس النواب من دون أي تحديد لطبيعة تلك التشريعات، كاحقيته في القوانين ذات الطبيعة الدستورية، أو القوانين ذات الطبيعة المالية، وأخرها قانون الميزانية العامة للدولة الذي لم يحدد اتفاق الصخيرات علاقة المجلسين به وكيفية إصداره وباي نصاب يصدر، شكّل فراغات استغلتها الأطراف لتوسيع رقعة الخلاف بدلاً من تجسيرها». واعتبر الهاشمي أن تكليف مجلس النواب حكومة موازية لحكومة الوحدة الوطنية كان طريقاً للالتفاف على اتفاق جنيف الذي استندت حكومة الوحدة الوطنية إليه للاستمرار في السلطة، بربط انتهاء أجله بإجراء الانتخابات. وأوضح أن مجلس النواب «وضع البلاد في مأزق مواجهة الانقسام الحكومي وضرورة توحيد الحكومة لإجراء الانتخابات، ولذا كان شرط تشكيل حكومة موحدة نصاً أساسياً في القوانين الانتخابية»، والتي أنجزتها لجنة 6+6 المشكّلة من مجلسي النواب والدولة، وأصدرها مجلس النواب في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على الرغم من اعتراض المجلس الأعلى للدولة. وبحسب تصريحات صحافية لمستشار المجلس الرئاسي للشؤون الدستورية، زياد دغيم، الأحد الماضي، فإن المجلس الرئاسي الحالي يمثل رئيس الدولة حالياً. وعلّق الهاشمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، على ذلك بالقول إن «القانون المنظم لعمل مجلس النواب ألغاه اتفاق الصخيرات ولم يعد دستورياً، لكن تدخّل المجلس الرئاسي الغرض منه التلاعب بالقوانين الدستورية المتضاربة». وأضاف أن «نقطة الخلاف الحالية هي شرعية فتح مجلس النواب باب الترشح لرئاسة حكومة جديدة، وهو قرار غير دستوري؛ لسبب واحد، وهو أن اتفاق جنيف يسمح لمجلس النواب بمنح الثقة وسحبها للحكومة فقط، أما رئيس الحكومة فقد اختاره ملتقى الحوار السياسي ضمن السلطة التنفيذية التي تتكون من ثلاثة أعضاء للمجلس الرئاسي ورئيس للحكومة، ولا تنص بنود اتفاق جنيف على أحقية مجلس النواب في إقالة رئيس الحكومة أو تعيينه». وأوضح أنه «لو كان لمجلس النواب أي سلطة دستورية على مخرجات اتفاق جنيف فالمفترض أن يقبل كامل السلطة التنفيذية، لكنه قرر إقالة رئيس الحكومة (فتحي باشاغا في 2023 على خلفية تهم من بينها التقصير في العمل وإهدار المال العام) وترك المجلس الرئاسي رغم أنهما سلطة واحدة، وهو تناقض كبير».

لكن الباحث السياسي الليبي عيسى الهمومه أشار إلى أسباب أخرى تتعلق بأزمة الوثائق الدستورية، من بينها السياقات التي وُلدت فيها هذه الاتفاقات، وتحديداً سياق الحروب التي بدأها اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والتي أنتجت الصراعات والانقسامات التي تعيشها البلاد إلى اليوم. واعتبر، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تلك الحروب هي السياق الدائم الذي نشأت فيه الاتفاقات، مذكّراً بأن «الإعلان الدستوري شكّل أرضية دستورية انتُخب على أساسها المؤتمر الوطني العام، كأول برلمان، وهيئة صياغة الدستور، لكن حفتر قطع الطريق بالإعلان مطلع عام 2014 عن انقلاب عسكري فاشل من داخل طرابلس جمّد خلاله الإعلان الدستوري». وأوضح أنه «بفرار حفتر إلى بنغازي وإطلاقه أول حرب منها، أدخل البلاد في انقسام سياسي حاد انتهى إلى برلمانين وحكومتين، ما استدعى حوارات نتج عنها الاتفاقان، الصخيرات عقب حرب الكرامة وفجر ليبيا عامي 2014 و2015، وجنيف عقب حرب حفتر على طرابلس عامي 2019 و2020». وأضاف أن «هذه الخلفيات التي شكّلت ظروف نشأة الاتفاقات جعلتها اتفاقيات لإدارة الأزمة وليس لحلها، فمجلس النواب ومعسكر حفتر في الشرق في جهة، والمجلس الأعلى للدولة ومعسكر غرب البلاد في جهة، ما عزّز غياب الثقة وتشكل الاتفاقات لحفظ المصالح بالمناصفة في الأغلب، من دون ترجيح المصلحة الوطنية».

ولفت بشأن أزمات ليبيا إلى أن «هناك عامل تأزيم دائماً لا يُذكر في خضم الفوضى الدستورية، وهو التدخل الدولي الذي دعم الكثير من محطات تعميق الأزمة، ومنها استحقاق وجود دستور دائم». وأوضح أنه «بدلاً من ممارسة ضغوط على كل الأطراف لطرح الاستفتاء الجاهز في نصوصه لوضع حد لاستمرار المراحل الانتقالية، رأينا كيف تجاوبت البعثة الأممية مع كل مسارات مفاوضات المجلسين حول قواعد دستورية بديلة عن الدستور الدائم». وتابع: «بل البعثة هي من شكلت لجنة المسار الدستوري من المجلسين، في وقت مفاوضات ملتقى الحوار السياسي، ما فجّر الخلافات بين المجلسين مجدداً، وانتهت إلى ما وصلت إليه لجنة 6+6 من خلافات عميقة ضمت إلى جانب الخلاف حول ترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية خلافاً حول تشكيل حكومة موحدة».

تظاهرة منددة بتأجيل الانتخابات الرئاسية، طرابلس 2021 (محمود تركية/ فرانس برس)

> الهاشمي: اتفاق الصخيرات ألغى القانون المنظم لعمل البرلمان
>
> اهمومه: التدخّل الدولي دعم الكثير من محطات تعميق الأزمة

خلافات تشكيل الحكومة

على أساس مطلب تشكيل حكومة موحدة كما نصّت عليها القوانين الانتخابية، فتح مجلس النواب، الأحد الماضي، باب الترشح لمنصب رئيس حكومة جديدة بدلاً عن حكومة عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، ورغم اعتراض مجلس الدولة، إلا أن المجلس الرئاسي دخل على خط الأزمة، معلناً أن اختيار رئيس الحكومة من صلاحياته كما تقتضيه قوانين مجلس النواب نفسها، ومنها المادة 178 المنظمة لعمل مجلس النواب من القانون الصادر عام 2014.

دور المجتمع الدولي

رأى الباحث السياسي الليبي عيسى الهمومه في حديث لـ«العربي الجديد» أن «المجتمع الدولي والبعثة الأممية فرضا على مشهد الأزمة في ليبيا ما يُعرف بالشرعية الدولية، فالحكومات الموجودة في طرابلس في أغلب أحوالها توصف بالحكومة المعترف بها دولياً». ورأى أن المجتمع الدولي والبعثة الأممية «أحد عوامل وأسباب استمرار مسار التعقيد الدستوري، وربما لو رفعت البعثة الأممية يدها لحدث تقارب تدريجي بين الأطراف المحلية».

حبس عبد الهادي يطغى على أحاديث الحوار المصري

تصفية قضية قبض السلطات في مصر على الناشط السياسي يحيى حسين عبد الهادي، ثم قرار حبسه، على كل ما يتعلق بجلسات الحوار الوطني

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تطغى قضية قبض السلطات المصرية على الناشط السياسي والمؤسس في الحركة المدنية الديمقراطية، يحيى حسين عبد الهادي، قبل أيام قليلة، ثم قرار النيابة المصرية حبسه، على الأحاديث المتعلقة في جلسات الحوار الوطني، خصوصاً أن بعض السياسيين والمعتقلين السابقين كانوا قد برّروا مشاركتهم بالحوار، بأنها جاءت من أجل الدعوة للإفراج عن المعتقلين السياسيين، حتى جاءت عملية القبض على عبد الهادي لتنسف ذلك التصور. وكان معارضون مصريون، قد انتقدوا بعض المشاركين في جلسات الحوار الوطني المعنية بملف السجناء السياسيين والحبس الاحتياطي، خصوصاً ممن سبق أن كانوا سجناء سياسيين، وهو ما برّره مشاركون في بيان وتصريحات على حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهتها، دانت الحركة المدنية الديمقراطية القبض على عبد الهادي، قائلة في بيان، إن القبض عليه «إشارة سلبية هدفها الترويع وتتناقض مع دعاوى الانفراجة»، وإنها «تتعجب من أن يحدث كل ذلك في بعض السياسيين المحسوبين على المعارضة أو على الحركة المدنية، أخيراً في جلسات الحوار الوطني، وخصوصاً الجلسة التي ناقشت موضوع الحبس الاحتياطي «تمت بمبادرة شخصية، ولم تخضع للنقاش الملف الظالم الكئيب، وقد زاد عليه في هذه الحالة وحالات أخرى القبض بما يشبه الاختطاف». وهدّدت الحركة المدنية التي تضم بضعة أحزاب سياسية، بإمكانية تجميد نشاط الأحزاب «في حالة استمرار السلطة في انتهاك الدستور والقانون».

كما اقترح الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري، أحمد بهاء شعبان، تشكيل وفد لزيارة النائب العام (محمد شوقي عياد) لبحث ملف الحبس الاحتياطي، وبحث تنفيذ إضراب رمزي لرؤساء الأحزاب في الحركة محدّد المدة في حال استمرار الانتهاكات. وقال شعبان لـ«العربي الجديد»، إن «اعتقال المهندس يحيى حسين عبد الهادي، وبهذه الطريقة الفظة، كان له وقع شديد السلبية على المناخ العام في مصر، والمحتقن أساساً بسبب اتساع نطاق المعتقلين، وأخرهم فنان الكاريكاتير الشاب أشرف عمر لانتقاده فنياً البذخ الصارخ في الإنفاق على قطار المونوريل (بالكهرباء)، على حساب لقمة عيش ملايين البسطاء، وكذلك لمرور أكثر من عشرة أشهر على محبوسي التضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة في إطلاق سراح باقي سجناء الرأي السلميين، وبعضهم مضى عليه في الحبس سنوات بدون محاكمة». وأضاف شعبان: «هذا أيضاً بالإضافة إلى المماطلة في تعديل قوانين الحبس الاحتياطي الذي تحول إلى عقوبة في حدّ ذاته، وكذا تصحيح طريقة الانتخابات التي تدار بالقائمة المطلقة، ولغيرها من الأسباب». وتابع شعبان: «كل ذلك طُرح بوضوح. وعلى نطاق واسع من أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية، وكان التنصل من تنفيذها كما جرى الاتفاق عليه، وكان أيضاً السبب الرئيسي لمقاطعة الحركة الحوار، والانسحاب من جلساته».

ولفت السياسي المصري إلى أن مشاركة بعض السياسيين المحسوبين على المعارضة أو على الحركة المدنية، أخيراً في جلسات الحوار الوطني، وخصوصاً الجلسة التي ناقشت موضوع الحبس الاحتياطي «تمت بمبادرة شخصية، ولم تخضع للنقاش داخل أروقة الحركة». وكانت الحركة المدنية قد أنهت مشاركتها في الحوار الوطني، بانتهاء جلساته قبيل انتخابات الرئاسة الماضية التي أجريت نهاية العام الماضي، ورهنت مشاركتها مرة أخرى بتنفيذ التوصيات التي خلصت إليها الجولة الأولى من الحوار وعلى الأخص، «إصدار قانون الانتخابات متضمناً القائمة النسبية، وإصدار قانون جديد للحبس الاحتياطي، والإفراج عن سجناء الرأي ممن فيهم المحبوسون بسبب الانتخابات الرئاسية والتظاهر من فلسطين».

> الحركة المدنية: القبض على عبد الهادي هدفه الترويع

من جهته، قال عضو مجلس أمناء الحوار الوطني، المستشار في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، لـ«العربي الجديد»، إنه «من المؤكد أن ما جرى مع المهندس يحيى حسين عبد الهادي، سوف يؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً على الحوار الوطني، فهناك تعليقات من غالبية أعضاء مجلس الأمناء ومن المشاركين في الحوار الوطني، ترفض بشدة ما حصل مع عبد الهادي، وهناك حالة استياء أيضاً من الطريقة التي تمّ بها اختطافه، حيث تم التعرض له من خلال إيقاف السيارة التي كان يستقلها في شارع صلاح سالم وسط القاهرة، وإنزاله منها وإلقاء القبض عليه، وبالتالي هناك حالة استياء أيضاً من الطريقة التي تعاملت بها الأجهزة الأمنية معه، وخطفه بطريقة مهينة تشبه طريقة تجار المخدرات». وأضاف: «للأسف لا يوجد أي نوع من أنواع المواءمة أو الشعور بأجواء الحوار الوطني عند من ارتكب هذا الفعل، لأن من قرّر اعتقال يحيى حسين عبد الهادي بهذه الطريقة، كأنه في واد والحوار الوطني في واد آخر»، مشدداً على أنه «هناك حالة ضيق واستياء شديدة للغاية لدى غالبية أعضاء مجلس الأمناء الوطني وكذلك مجلس أمناء الحوار». ورصدت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان القبض على 125 مصرياً وحبسهم على ذمة قضايا سياسية خلال شهر يوليو/تموز الماضي، على خلفية دعوات للتظاهر، من ضمنهم صحافيون ونشطاء وسياسيون.

من مجمع سجون بدر، شرق القاهرة، يناير 2022 (خالد دسوقي/فرانس برس)

قاعدة للروس في عين العرب: أي رسالة لتركيا؟

اعلنت القوات الروسية عن إنشاء قاعدة لها في منطقة عين العرب، في رسالة طمأنة لأنقرة، وتأكيد لها في الوقت ذاته أن خرائط السيطرة ستبقى على حالها

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

أعلنت القوات الروسية في سورية عن إنشاء قاعدة لها في منطقة عين العرب، في شمال شرقي حلب، غير بعيد عن الحدود السورية التركية، في إجراء يرسّخ النفوذ الروسي العسكري في منطقة شرقي نهر الفرات الأغنى والأهم في الجغرافيا السورية، والتي تشهد تنافساً بين مختلف القوى الإقليمية والدولية. ونقلت وسائل إعلام روسية عن نائب مدير «المركز الروسي للمصالحة»، العقيد البحري أوليغ إيغناسيوك، قوله أول من أمس الجمعة، إن القوات المسلحة التابعة لروسيا أنجزت بالاشتراك مع قوات النظام السوري، إقامة «قاعدة كوباني» في المنطقة القريبة من الحدود السورية التركية على أراضي محافظة حلب. وأضاف أن إنشاء القاعدة يأتي في إطار الإجراءات المستمرة لـ«الرقابة على نظام وقف العمليات القتالية بين الأطراف المتنازعة». وتأتي هذه القاعدة إضافة إلى قاعدتين أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان في يونيو/حزيران الماضي أن الجانب الروسي أقامهما في قريتي بير حسو وجبل الإذاعة غرب عين العرب، أو «كوباني» وفق التسمية الكردية.

ما وضع «قسد»؟

وتقع المنطقة التي أقيمت فيها القاعدة الجديدة ضمن سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي أبرمت مع الجانب الروسي أواخر عام 2019 اتفاقاً عسكرياً يسمح للجانب الروسي بإقامة قواعد في شرقي نهر الفرات، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام الروس لدخول المنطقة. وجاء الاتفاق في خضم عملية «نبع السلام» التي قامت بها تركيا في ذلك العام في شرقي الفرات واستحوذت من خلالها على منطقتي تل أبيض في ريف الرقة الشمالي وراس العين في ريف الحسكة شمال غربي الحسكة. واضطرت «قسد» في حينه لتقديم تنازلات مؤدانية للروس وقوات النظام السوري لإيقاف العملية العسكرية التركية عند حدود معينة، خصوصاً أن الجانب الأميركي وهو الداعم الرئيسي لـ«قسد»، أعطى أنقرة الضوء الأخضر للتوغل على حسابها ولكن بعيداً عن منابع النفط والغاز. وأخلى التحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة في ذلك العام، العديد من نقاطه في مسرح عمليات الجيش التركي أو في محيطه، ومن ضمنها قاعدة في بلدة خراب العاشق في عين العرب. ومنذ ذلك الحين، أرسى الروس دعائم نفوذ لهم في منطقة شرقي نهر الفرات، وباتوا منافساً رئيسياً في هذه المنطقة التي يُنظر إليها على أنها «سورية المفيدة» نظراً لغناها بالثروات الزراعية والنفطية.

ويبدو أن الخطوة الروسية المتمثلة بإقامة القاعدة في عين العرب، غير بعيد عن الحدود السورية التركية، رسالة مباشرة للجانب التركي الذي يلوّح بشنّ عملية عسكرية جديدة ضد «قسد» منذ عام 2020، بأن خرائط السيطرة غير قابلة للتعديل في الوقت الراهن. ولم تتغير هذه الخرائط منذ العام 2020، سواء في شرقي الفرات أو غربه، على الرغم من الاشتباكات التي تجري والقصف المتبادل بين مختلف أطراف الصراع، وحرب المسيّرات التي تشنها أنقرة ضد «قسد»، والتي تشكل الوحدات الكردية ثقلها الرئيسي ويعتبرها الأتراك مصدر قلق على أمنهم القومي. ويشكّل الأكراد أغلب سكان منطقة عين العرب التي واجهت تهديداً وجودياً في عام 2014، حين هاجمها تنظيم داعش، إلّا أن التنظيم فشل في السيطرة عليها بسبب المقاومة التي أبدتها فصائل سورية معارضة، و«وحدات حماية الشعب» الكردية بدعم ناري كثيف من طيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وللمدينة أهمية قصوى بالنسبة إلى «قسد»، لكونها الثقل السكاني الأبرز للأكراد السوريين، وخسارتها تُفقد هذه القوات الكثير من رصيدها في الشارع الكردي، الذي سبق أن خسر منطقة لا تقل أهمية في عام 2018، وهي عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي في غرب نهر الفرات. ومن الواضح أن هذه القوات تأمل أن تقطع القاعدة الروسية الطريق أمام الجانب التركي وتضع حدّاً لخططه الهادفة إلى السيطرة على هذه المنطقة الأهم للأكراد السوريين بعد منطقة القامشلي في أقصى الشمال الشرقي من البلاد.

> اعلنت القوات الروسية عن إنشاء قاعدة لها في منطقة عين العرب، في رسالة طمأنة لأنقرة، وتأكيد لها في الوقت ذاته أن خرائط السيطرة ستبقى على حالها

قوات روسية في عين العرب، 23 أكتوبر 2019 (فرانس برس)

> حمود: الخطوة الروسية في سياق محاولة السيطرة على «إم 4»

العين على «إم 4»

ويضع المحلّل العسكري المقدم يوسف حمود، في حديث مع «العربي الجديد»، الخطوة الروسية في سياق محاولات السيطرة على كامل الطريق الدولي «إم 4» والذي يمر في منطقة عين العرب، مضيفاً: «هذه المنطقة من المواقع الاستراتيجية التي تهم الجانب التركي في شرقي نهر الفرات».

ورأى أن إنشاء الروس قاعدة في عين العرب يعكس عدم جدوى الدوريات المشتركة في المنطقة. وأضاف: «هذه الخطوة ربما تشير إلى تعثر المفاوضات بين موسكو وأنقرة حول منطقة إدلب شمال غربي سورية». وأعرب عن اعتقاده بأن القاعدة الروسية «يمكن أن تعيق أي خطوة تركية باتجاه السيطرة على منطقة عين العرب»، مشيراً إلى أن التفاوض بين الجانبين الأميركي والتركي قبل عام 2019 كان على توغل للجيش التركي بعمق 35 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، لافتاً إلى أنه «عندما دخل الجانب الروسي المنطقة بات الحديث يقتصر على عمق عشرة كيلومترات فقط».

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قد هدّد في عام 2022 بالسيطرة على منطقة عين العرب رغم الاعتراضين الأميركي والروسي، إلا أن الجيش التركي لم يتحرك باتجاه المنطقة على الرغم من أن أردوغان بيّن أن بلاده اتخذت كل الإجراءات اللازمة. ولطالما كانت منطقة عين العرب، هي الهدف الأكثر أهمية للجانب التركي، من أجل ربط مناطق نفوذه في شمال سورية بشرق الفرات وغربه جغرافياً.

وتعليقاً على الخطوة الروسية، رأى المحلل السياسي التركي هشام غوناي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجانب الروسي «يرعى المفاوضات من أجل إحداث تقارب بين تركيا ونظام الأسد»، مضيفاً: «أدركت أنقرة أن زوال هذا النظام يعني تقسيم البلاد ونشوء إقليم كردي في شمال شرقي سورية ترى أنه تهديد مباشر لأمنها القومي ويهدد وحدة تركيا جغرافياً». وتابع: «أنقرة تريد سورية موحدة حتى لو كانت تحت سيطرة نظام فاسد وديكتاتوري بدل انقسامها إلى كيانات عدة». وأعرب عن اعتقاده بأن إنشاء قاعدة روسية في شرقي الفرات «رسالة طمأنة للجانب التركي مفادها بأن روسيا تسيطر على الأوضاع في المنطقة، وأنها ستكون إلى جانبه في مكافحة التنظيمات التي يعتبرها إرهابية».

تخطت المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية كامالا هاريس، افتراضياً، عتبة المندوبين اللازمة للحصول على ترشيح حزبها للرئاسة، بانتظار مؤتمر الحزب الذي يفترض أن تلقي هاريس فيه خطاباً جاذباً للمتردّدين، بينما يتحضر دونالد ترامب لمناظرتها

ترامب يوافق على مناظرة منافسته

هاريس تتخطى امتحان المندوبين

هاريس خلال تجمع انتخابي في جورجيا، 30 يوليو الماضي (كايل مازا/الأناضول)

بعدما أصبح السباق الرئاسي الأميركي المقرّر في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، شبه محسوم بين الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب ونائبة الرئيس جو بايدن، كامالا هاريس، كثّف ترامب محاولاته لاستعراض قوته أمام هاريس، التي من جهتها، تراكم بعض التقدم على بايدن، ولا سيما في استطلاعات الرأي، لكن من دون تحقيق نجومية واضحة، تمكّنها من الشعور بالارتخاء أمام منافسها الجمهوري، قبل 3 أشهر من الاستحقاق.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست، أمس السبت، أن هاريس التي ضمنت أول من أمس تعهّد أكثرية مندوبي مؤتمر الحزب الديمقراطي بتأييدها عندما تنعقد هيئته العامة بين 19 و22 أغسطس/آب الحالي (الهيئة تتألف من 4 آلاف مندوب)، ستستعين بكبار مستشاري الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما في حملتها الانتخابية، والذين بدأت خلال الأسبوع الحالي تتعاقد معهم، متخلية عن مساعدي بايدن. ومن بين المستشارين الذين سيعملون مع هاريس، ديفيد بلوف، الذي كان مديراً لحملة أوباما الأولى في 2008، والذي كان تركيزه على كيفية جمع 270 ناخباً كبيراً يحتاج إليهم أي مرشح رئاسي للفوز. كما استقدمت هاريس لحملتها، نائبة مدير حملة أوباما، ستيفاني كاتر، التي ستقدم لها الاستشارة حول كيفية توجيه الرسائل للناخبين.

يأتي ذلك، فيما أصبحت كامالا هاريس، بعد حصولها على تأييد أغلبية المندوبين، مرشحة الحزب الديمقراطي بحكم الأمر الواقع، وأول امرأة من الملونين الأميركيين تخوض معركة الرئاسة، وأول مرشحة تفوز بذلك من دون سلوك طريق الانتخابات التمهيدية. وساعد في قبول هذه الصيغة غياب المنافسة لها من داخل الحزب، إضافة إلى أنّ ترشحها حظي بعدما انسحب بايدن من السباق، بانطلاقة جيدّة جداً، مقارنة مع ضعف شعبيتها خلال سنوات عهد بايدن، كما أنها تنجح في سدّ الفجوة مع ترامب في الاستطلاعات. بحسب متابعين، فإنّ هذه القفزة المفاجئة لهاريس، يعود سببها إلى عطش الديمقراطيين لبديل عن بايدن، كما جاءت رداً على النفور المتزايد من ترامب في أوساط المتردّدين والمستقلين. وعلى هذا الأساس، ثمّة من يرجح استمرار تقدم نائبة بايدن، على أساس أن الانتخابات الرئاسية هذا العام، تعدّ فريدة لناحية المقاييس التي تحكم خيارات الكتلة الانتخابية المقرِّرة، والتي بدأت تظهر ترجمتها في تبخّر فائض قوة ترامب. ومن بين هذا الفريق، جمهوريون بدأوا يتحسسون أن المعركة تسير في هذا الاتجاه حتى الآن. من أبرزهم المخطط الجمهوري المخضرم كارل روف، الذي لا يستبعد أن تخرج هاريس من مؤتمر حزبها بزخم «يضعها في الطليعة».

وترتفع شعبية هاريس والتأييد لها، ليس فقط على مستوى القيادة داخل الحزب الأزرق، بل أيضاً على مستوى القاعدة، وخصوصاً لدى الشباب، الذين كانوا غير متحمسين لترشح بايدن لولاية ثانية، بحسب ما أكد العديد من استطلاعات الرأي خلال الأشهر الماضية. علماً أن كتلة الشباب الأميركي، تعدّ حاسمة بالنسبة للحزب الديمقراطي، وكان 50 في المائة منهم أعطوا أصواتهم لبايدن في 2020.

ومع دخول هاريس التي تبلغ من العمر 59 عاماً، السباق إلى البيت الأبيض، عمّت الحماسة صفوف الشبان الديمقراطيين، وفق تقرير لوكالة فرانس برس، التقى معدّوه بعض الناشطين الشباب داخل الحزب والذين أكدوا عودة الأمل إليهم إثر ترشح هاريس. وذكرت الوكالة أن فريق حملة هاريس، يقوم بإغراق شبكات التواصل الاجتماعي، وفي طليعتها تيك توك، بمقاطع فيديو تظهر فيها هاريس محاطة بنجوم من موسيقى الراب، تحصد ملايين المشاهدات. كما ظهرت السيناتورة السابقة عن ولاية كاليفورنيا الأسبوع الماضي في حلقة من برنامج تلفزيون الواقع «روبولز دراغ رايس»، فألقت خطاباً افتراضياً أمام مجموعة من الناخبين الديمقراطيين الشباب، حيث توجهت إليهم بالقول، إنه «خلال هذه الانتخابات، نعول عليكم لضخّ الحيوية والتنظيم والتعبئة».

> دعي 40 مليون أميركي بين 18 و27 عاماً للإدلاء بأصواتهم

ويميل الشبان الأميركيون تقليدياً إلى الحزب الديمقراطي على حساب الجمهوري، ويقيمون بأعداد كبيرة في الولايات الأساسية التي تحسم الانتخابات، لكنهم في العامة قلما يصوّتون، باستثناء لافت، خلال انتخابات 2020، حين سجلت تعبئة واسعة بين الشباب الديمقراطيين ضد ترامب. ودعي هذا العام 40 مليون أميركي تتراوح أعمارهم بين 18 و27 عاماً للإدلاء بأصواتهم، ما يمثل وزناً انتخابياً هائلاً في سباق يشهد منافسة شديدة للغاية بين المرشحين. وتعليقاً على ذلك، رأت الباحثة في جامعة توفتس، روبي بيل بوث، في حديث لـ«فرانس برس»، أن على هاريس إيجاد سبيل «لتمييز نفسها عن بايدن» على صعيد برنامجها، لترسيخ دعم الشبّان لها، معتبرة أنه ينبغي على نائبة بايدن أن «تظهر أنها ستدافع عن القضايا التي تهمّ الشباب» وفي طليعتها الاقتصاد، كما أن تتعهد بحماية الحق في الإجهاض والحدّ من انتشار الأسلحة النارية والحفاظ على الكوكب.

ولمواجهة ذلك، يسعى ترامب للضغط على هاريس، ومحاولة استعادة فشل بايدن في المناظرة التي أجراها معه في 27 يونيو/حزيران الماضي، والتي أظهر فيها الرئيس الديمقراطي الثمانيني، سوء أداء وتلعثماً فاقعاً، دفعاه إلى إعلان سحب ترشحه لولاية ثانية، تحت ضغط حزبه. ومن هذا المنطلق، أعلن ترامب أول من أمس، أنه اتفق مع شبكة فوكس نيوز الإخبارية، لتنظيم مناظرة مع هاريس في الرابع من سبتمبر/ أيلول المقبل، بعدما كان مقرّراً أن يواجه بايدن في مناظرة ثانية في 10 سبتمبر، لو بقي الأخير في السباق، وعلى شبكة آي بي سي. وكتب ترامب على منصته «تروث سوشال» أنه اتفق مع «فوكس نيوز» على «مواجهة كامالا هاريس»، مشيراً إلى أن المناظرة ستقام أمام جمهور، من غير أن يتضح حتى عصر أمس ما إذا كانت المرشحة الديمقراطية وافقت على ذلك. علماً أن المتحدث باسم ترامب ستيفن تشانغ، كان أكد الأسبوع الماضي، أنه «من غير المناسب» أن يتم الاتفاق على المناظرة قبل ترشيح الحزب الديمقراطي لهاريس رسمياً.

يذكر أن رئيس اللجنة الديمقراطية الوطنية، جايم هاريسون، أعلن أول من أمس، أن هاريس تمكنت من تأمين الأصوات اللازمة من مندوبي الحزب، أي أكثر من ألفين و350 مندوباً، لتصبح مرشحته الرسمية، وذلك عبر تصويت افتراضي، بدأ في الأول من شهر أغسطس الحالي، وينتهي غداً الاثنين. وجاء ذلك بعدما أعلنت حملة هاريس، أنها جمعت 310 ملايين دولار في شهر يوليو/تموز الماضي، وهو مبلغ يظهر أن المانحين والممولين للحزب، قد تخطوا صدمة تراجع بايدن في الاستطلاعات ومناظرته الفاشلة مع ترامب، حين أجبر قسم كبير منهم على إعلان تعليق تمويله لحين اتفاق الحزب على مرشح رئاسي بديل عن الرئيس الثمانيني. وتخطت أموال حملة هاريس، الشهر الماضي، ما جمعته حملة ترامب، في الشهر ذاته، وهو 138,7 مليون دولار. وأعلنت نائبة بايدن، أول من أمس، أنها «تتشرف بأن تكون مرشحة الحزب الديمقراطي»، لكنها ستعلن قبول ترشيحها رسمياً خلال مؤتمر الحزب. وقالت إنها متحمسة «بشأن المستقبل، لكننا نعلم أن لدينا الكثير من العمل، للقيام به». وأضافت: «سوف نفوز بهذا السباق».

في غضون ذلك، أعلن أول من أمس، عن فوز مرشح جمهوري مدعوم من ترامب، هو أبراهام حمادة، في التمهيديات التي أجريت في ولاية أريزونا، للفوز بمقعد في مجلس النواب، بانتخابات الكونغرس التي ستجرى بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في 5 نوفمبر. وفاز حمادة على المرشح الجمهوري الآخر، بلايك ماسترز، غير المدعوم من ترامب، علماً أن حظوظه للفوز في نوفمبر/تشرين الثاني مرتفعة جداً، نظراً لأن أريزونا تصوت للجمهوريين. وحمادة مدع عام سابق، في مقاطعة ماريكوبا، وهو من الرافضين لنتائج انتخابات 2020، ومن الذين يعتبرون أنها سرقت من ترامب.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

موعد داهم لاختيار نائب الرئيس

يفترض أن تختار المرشحة الديمقراطية للرئاسة كامالا هاريس، اسم نائبها أو نائبتها، قبل يوم الثلاثاء، المقرّر فيه أن تبدأ جولة انتخابية في ولايات متأرجحة حاسمة لأي فوز رئاسي

لم تحسم نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس، المرشحة للرئاسة، بعدُ، اسم مرشحها أو مرشحتها لنيابتها، وهو أهم استحقاق لها، قبل المؤتمر العام للحزب المقرّر في 19 أغسطس/ آب الحالي. وذكرت وكالة أسوشييتد برس، أمس السبت، في تقرير، أن هاريس تُجري بالفعل مقابلات مع مرشحين مفترضين، وهي التقت حوالي 6 أشخاص، خلال الأسبوع الماضي، وذلك قبيل جولة انتخابية لها مقرّرة الأسبوع المقبل، ستحملها إلى عدد من الولايات الأميركية المتأرجحة.

وأجرت هاريس مقابلات أخيراً، مع حاكم ولاية كنتاكي أندي بشير، وحاكم ولاية إلينوي جي بي برايتزكر، وحاكم بنسلفانيا جوش شابيرو، وحاكم مينيسوتا تيم فالتز، بالإضافة إلى لقائها السيناتور في مجلس الشيوخ الأميركي مارك كيلي، عن أريزونا، ووزير النقل بيت بوتيغيغ، وذلك بحسب مصدرين مطلعين.

وهذه الأسماء لا تزال هي ذاتها التي يتداولها الإعلام منذ أسابيع، ومنذ إعلان هاريس ترشحها للرئاسة، إثر انسحاب الرئيس جو بايدن من السباق. وينظر بشكل عام إلى شابيرو وكيلي، كأبرز المرشحين، علماً أن أسماء أعلنت عدم رغبتها في خوض هذه المنافسة، بعدما كانت مطروحة بقوة، مثل

أندي بشير في ايوا، 27 يوليو (Getty)

حاكم كارولينا الشمالية روي كوبر. وبحسب «أسوشييتد برس» فإنّ الموعد المفترض لإعلان هاريس اسم مرشحها للمنصب، هو بعد غد الثلاثاء، حين تبدأ حملتها الانتخابية التي ستقودها إلى ولايات متأرجحة، والتي ستكون أولى محطاتها مدينة فيلادلفيا في بنسلفانيا.

وكان الرئيس بايدن قد أخبر الصحافيين، أول من أمس، أنه ناقش مع هاريس اسم مرشحها لمنصب نائب الرئيس، لكنه امتنع عن تداول أسماء بعينها معهم. وبحسب الوكالة، فإن شابيرو ألغى هذا الأسبوع أنشطة عامة له، ما أثار التكهنات حول إمكانية أن يكون هو المرشح الرئيسي لنائبة الرئيس.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد سلّطت الضوء قبل أيام قليلة، على العلاقة القوية التي تمكنت هاريس من نسجها مع كل من كوبر وشابيرو وبشير، خلال عملها كنائبة للرئيس. وبحسب الصحيفة التي أجرت مقابلات مع أكثر من 10 أشخاص عملوا مع هاريس وهؤلاء الرجال الثلاثة، فإن أي اختيار لواحد منهم، سيكون مرتبطاً بأهداف محدّدة: أن يكون لهاريس نائب رئيس ثابت في موقفه، وأن تكون لديه الفاعلية السياسة في ولاية متأرجحة، أو أن يظهر جاذبيته في ولاية جمهورية. ولفتت إلى أن الأسماء الثلاثة عليها أن تقدّم «توازناً» يتماشى مع معايير الجغرافيا والأيديولوجيا والخبرة التنفيذية. وبحسب كارل راسين، وهو مدع عام سابق في واشنطن، فإن كلاً من بشير وشابيرو وكوبر، أثبت قدرته على العمل بطريقة «لا تخدم فقط أعضاء الحزب الديمقراطي، بل جميع سكّان الولاية التي يديرها».

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)